

المياه

المجلد الأول
(٢٠٠٠ / ١٢ = ٧)

إعداد

للبحث العلمي



مكتبة

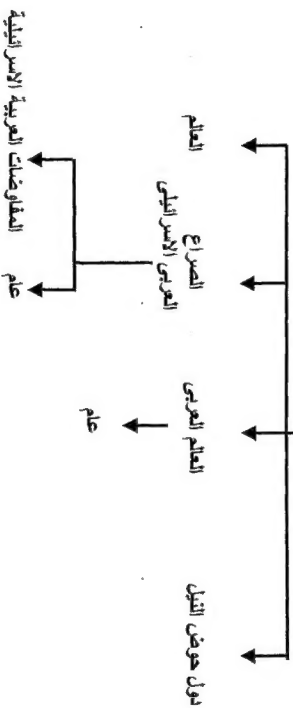
المياه

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

المياه



قائمة المصادر

اولا الجرائد

الاهرام - الاهرام المسائي - الوفد - العالم اليوم - الشرق الاوسط - الحياة

ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادي - مجلة قرطاس

ثانيا : الكتب

- | | | |
|---------------------|-----|--------------|
| ١ - السياسة الدولية | ١٤٠ | ابريل / ٢٠٠٠ |
| ٢ - السياسة الدولية | ١٤١ | يوليو / ٢٠٠٠ |

المياه دول حوض النيل

المياه
في
دول حوض النيل

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	لدور الأيوبي التقدم في حوض النيل	عبد لملك حودة	الاهرام	٤١٤٨١	٢٠٠٠/٧/٧	١
٢	المشرق العربي والمعالجة الصعبة	لحمد عصمت	الاهرام	٤١٥٨٧	٢٠٠٠/١٠/١٦	٣

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عبدالمالك عودة
الموضوع الفرعي :	دول حوض النيل	رقم العدد :	٤١٤٨١
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٧

- يوسم الكاتب صورة الدور الأنثوي مقتبسة من الدور الأثري المباني بعد انتهاء الحرب الباردة ومن أجل التواضع والتكيف في عملية الانقياس ينشر قاعدتين للدور الأنثوي هما الأولى العسكرية المتصرفة والجزيرة الديمقراطية الدستورية القائمة على التعددية الثقافية والديمقراطية في أوروبا، ومن ثم يدعو لنقل وتطبيق التجربة الديمقراطية في دول الجوار التي يستلزمها بين دول معادية ودول صديقة ولكل ما يحسن بهما. بالعودة لتابع إلحاح مشكلات وتخطيات هذه الدول وهو دمج الدول الأنثوي في السويان وإريتريا والصومال كلها أراض ٧ صاحب لها ولا شعوبها والقضية السياسية المصرية يعرض الكاتب لخشتين الأولى منهما هي قضية قديمة كانت مطروحة خلال فترة الحرب الباردة وهي اتهام السياسة المصرية بتزويرها للانتخابات والآن في إفريقيا، ويؤسس الكاتب في هذه الفترة قالت بها الدول الاشتراكية لتتأخر معاركة التحرر الوطني والاستقلال الأنثوي، ومن ثم تتفقد الدول المصرية المرتبة السياسية الأمريكية وحالف الأثري، والقضية الثانية قضية تخص مياه النيل فالمراتب الأنثوي القديم للمسلم منذ عهد اتفاقية لندن ١٩٢٩ بين مصر والسويان هو رخص الأنثوي للاتفاقيات وأعلن موقفها في المساحات الدولية والتقليدية ثم استندت الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بحسم شامل للدول المائية والزراعية الأنثوية وتم هذا في عام ١٩٦٩ بصعود للشطط المائي الأنثوي الشامل ثم عرمت كحفة المائنة على الاتحاد السوفيتي كإداة الرأي في عهد حكم مائيسون، ولخيرا عرفت على الجانب الأنثوي الذي قام بمسح جوى لأرضاء للثنية والزراعية بعد انتهاء الحرب الباردة.

كان ومزال موقف السياسة المصرية هو قبول مبدأ التفويض وحل السياسي في مشروعات المياه يعرض النيل على استمرار مبررات الاتفاقيات السابقة حتى يتم الاتفاق على غيرها بين دول العشر المستقلة حاليا، وفي تقديري أن الكاتب تناسى عن عدم الأراء الجديدة التي طرحها رئيس الوزراء ميايس زيناوي في حديثه لمحديقة الجبهة المصرية ١٩٩٧/١٠، ويتناسى التفويض الذي طالها حاليا بين مصر والسويان وأنثوييا بشأن المشروعات المشتركة التي والكثيرة، في حوض النيل الأثري وحوض شبار، وأشيراو لفيو إلى اللزوم الدولي للتعقد حاليا في فيس أبيا بشأن القناتين والشركتين الحاصلة بمياه النيل، ولأي تشارك فيه الدول العشر والياف الهول والوكالة الكندية ومنظمات الأمم المتحدة وأهل هذا هو السبب الذي جعله يستدرك بالأشارة في أن المرافف الأمريكية والأوروبية تساهل لولاف المصري في موضوع أنابيب والسبب واضح وأراه في دول مصر وتمسكها بعدما وإحكام القانون الدولي وحل للأنزعات بأسيوط، جواسيس تافواش وإس بالتهديد ومن ناحية أخرى يبدو العشر الشديد لدى الكاتب عندما يتكلم عن سياسات إثيوبيا تجاه السودان وإريتريا والصومال بشأن الحروب الأهلية وسدا للاتصال لكثيرين دول جديدة، فهو يفرح على إثيوبيا عدم تفكيك وتزريق هذه الدول حتى إريتريا للثنية عسكريا، أنه يعرف أن التفكير في سودا الانفصال وتكثيف دول جديدة ستهان أن ينطلق أولا على إثيوبيا التي تنكس من عديد من القوميات والشعوب والانتداب كما ورد في مقدمة للمفسر الأنثوي الحالي، ولهذا نراه يؤكد عدم القتال الأنثوي مع كلياتها الصومالية دون أن يصل إلى حد الاعتراض بالاستقلال، ومثل هذا القول يرد عن العديد عن السودان فلوحد وعن الاتفاقيات والقيود الأثرية، كما أن مستشفيات صناعة الصورة عند الكاتب جعله لا يشير إلى لغاية المصرية القلبية بشأن السودان، كما لم يذكر مبادرة ليجد ولز وردت الإشارة إلى مائنة كجزء من السياسة الأنثوية

- كما حكام السوال المطروح على الجماعة العلمية المصرية وعلى المؤسسات القومية بالسياسة المصرية في حوض النيل هو هل نلشد نشر هذه الدراسة كأحد الجهد وصالحها لإثبات الأثري والتفكير والتفكير أم متبورها محاولة مخروسة لتفكيك صمود العلاقات بين الدولتين الأنثوية والمصرية؟

هذا الاستفسار يستدعي للذاكرة محالا نشرته بالأهرام بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٥ حول مشروع منشور بمجلة النيكتونر المصرية عن إدارة الإعلام والصحافة بوزارة الخارجية الأنثوية، وقت في ختامه لي ما اكتبه ليس استمرازا لجملة إعلامية وسياسية لرد على مائيس، لأن التلاشي سيؤدي إلى مزيد من الصدامات الثقافية المصرية وغير العرب فيها، ويعتد لي لشكل لحة قديمة مصرية متحفة القممات والقرى المرفسة بالعتلات المصرية عن دول حوض النيل عامة، ومنذ تلك التاريخ لم اسمع صدق للصدعة، وفي مناسبة الدراسة الحالية أكرر الصدعة وأرجو أن تجد استجابة إيجابية

المشرق العربي والمعادلة الصعبة .. فقر في المياه وثراء في الطاقة !

تحديات عديدة

سألقا الدكتور جازم حول التحديات التي تواجه دول منطقة المشرق العربي المسماة بالأسكوا (أسيوط - سوريا - لبنان - الأردن) في التحديات كثيرة منها تحديات ترسيخ الديمقراطية وأخرى مؤسسية بتحديث أجهزة مؤسساتية التحديات التي ترجع بالدرجة اعلى الى مشكلة المياه في منطقة أسكوا التي تواجهها اية منطقة اخرى في العالم فقد اصطلحنا الطليعة فقرا كبيرا في المياه وازاء في الطاقة فهي ذاتي اكثر من اية منطقة من النقص الكبير في الموارد المائية حيث في منطقة الصحراء الكبرى بالرغم من ان مشكلة تنص المياه تشكل خطرا على البشرية كلها لا انها تزداد تعقيدا هنا ولكن رغم جرماتها من المياه الا ان الله حياها بماء توافر مصادر الطاقة المستخدمة مثل النفط والغاز والطاقة غير المستخدمة مثل الطاقة الشمسية باعتبارها أكبر منطقة تتعرض لهذه الطاقة

الاولى فترة ممكنة ويوسع التمدد هنا هو كخطوة استخدما هذه الفترة لملامح هذه الصعوبة ايجاد هذا القصر من خلال هذه الفترة

وهذا تصد كجبر على المستوي الرئيسي رغم ان هذه الطاقة عاشت قديما في منطقة اسكوا تحت حكم سمرقند وبمضيها بصفة اقل من اكثر من العشرة واولو العواصم ويضاح كثير من هذه القصر الاسلحة الترميمية للامانة لتدمير والاستثمار كما تحتاج إعادة تأهيل وتغير التكنولوجيا الانتاجية بها كما تحتاج

انظم جديدة المشاركة في اتخاذ القرار مما يتطلب تغييرا مؤسسيا عملا

ويؤيدون ان التمس للبحر السائد ايضا يحتاج لإعادة نظر على ضوء الروح الجديدة التي تسود العالم والتي تتخذ ميمدا تصد المحاور وروح للامانة مما يستلزم العمل على تطوير هذه القيم التي لاتتعدى من روح العصر وهذا ايمس فدان الصلة

الصعبة التي قد تنجم عنه وذلك من خلال انما حوار مع التغيرات الدولية الحية كما تشمل توترات جديدة في المنطقة والاحترام حقوق الانسان بما في ذلك حقه في المياه وتغير الدورين وحده في التنمية وحرمة الاساسية

وهل التنمية التي تشهدها المنطقة اوسع الدكتور البيلالي في الايام الجديدة ذات طابع كبير عند من رؤساء وقادة العالم في الازم لتتمتع لينتجوا عن رؤيتهم القضايا الاساسية التي تهم العالم الا في هذا القصر ولكيه الامارات اخرى تدمج بالمالك العالم والجمعيات الدولية وحوار المشاورات والتفاهل مع قطاع الحاصل وكل تلك القضايا تشير الى ان المسألة

الدولة وامور العالم التي كانت مقدرتها تتم من خلال الحكومات ورجال السياسة فقط أصبحت الآن تتم بمشاركة اوسع واشمل تضم محافل الفسوف والامم والم تعدد الحكومات في اللاعب الجديد ولما تمتع المسألة للاخيرين حتى تكون القوية كقوة من المنطقة على التمدد لكل هوية لان التفرع فيه إيراد وافتاء العالم. وقد كان إعلان بيروت الذي أصدرته اللجنة باعتبارها جزءا من منطقة الأمم المتحدة نموذجا لبدء المشاركة المالية وكانت لجنة (الأسكوا) في منطقة الجبل التي عادت اجساما ابدا الفرض على مستوى العالم وبشراكة الحكومات والجمعيات الدولية والإعلام والاكاديميين والرعاة والفرق حيث تمت العلاقات تحت ٣ محاور أهم العلاقة كما تعمل في اطار لعلاقات الأمم المتحدة وهي "محور عن السلام والامن ومحور عن التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحور عن الديمقراطية وحقوق الانسان وازدليلها بالتدبير

لنمى الاتجاه الدولي نحو العالمية التي يمكن ان يخلق من الاهتمامية المتأصلة للعمل على اساس اقليمي كما ان الطابع العالمي المشكلات لا يحول دون الخصوصية الإقليمية للتحول والسياسات كما ان الاتجاه الى العالمية لا يمكن ان يتم بالفرق فوق الإقليمية للترتيبات القانونية بين مختلف المجموعات الاكثر تنوعا وبخاصة بين البلدان الصغيرة والمتوسطة تمثل جسورا للتواصل بين الدول من ناحية والعالمية من ناحية اخرى

هذا مايرك الخبير الاقتصادي المصري د. جازم البيلالي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة العربي آسيا (الأسكوا) والتي تدور على جميع الدول العربية الاسكوا (المشرق العربي) والتي يصمم الجول الثاني للحل حول الخيار العربي بين العمل والاقتصادية ويعد في حواره مع اقتصادييه عربيه العديد من مخاطر الدول العربية والقضية حول جدول السعي لإقامة لجمداد إقليمية عربية في علم وسيطر على الامور

وتدعم دول الاسكوا كسرة من الارزب والإمارات العربية والمغربون والصومالية وسوريا ومصر والمغرب في منطقة عمان وخر والكوت وبابل وكين

رواج جديده

وقال الدكتور البيلالي في هذا الاتجاه الذي يسمح بالخصوصية الاممية قد اكته دول المشرق العربي من اال إعلان بيروت التي صدر العام للعلمي اذكت في دول الاسكوا ان مستشيطر السلطة على مشارف القرن الحادي والعشرين. يتطلب تحويلها الى منطقة التعاون، اذ، سادي والاقتصادى وسوقها الامم ام التحويل لتحقيق شعوب المنطقة ومساها في كل السلام العالم والشمال والار، التنكسي، ويتوزع حدة شريط موضوعه مع اقد با تهيئة البيئة المعززة للتنمية والعدا، الاممى والاقتصادى في جميع العالم. ١٠٠ فديها اختصار بين الدول الاغنى والار، مصادات القصة والبيئة والطاقة والار، ماحس توافر ثقافة شاملة نافذة الامم الاعتراف الترتيب بين الاحتياجات العامة والسياسات العامة. تقوم على التكاليف، .. حلف جوارب التنمية البشرية، اذ، واحة مع الاعتراف بالانوار للتملكة لارة حكومية فعالة ونطاق جاسي كده ١٠٠٠ مدي سلم كما تتضمن اسما كده ١٠٠٠ مدي دول الاسكوا في السلام اذ، مدي واتجاهي دولي من خلال ١٠٠٠ مدي، اذ، مدي كتمامل مع القواعد التي ٢٠٠٠ مدي هذا النظام وتنظيم المسألة وال ١٠٠ مدي

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	دول حوض النيل	رقم العدد :	٤١٥٨٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

وعل تكفي الاجراءات التي تتخذها بعض الدول في النطاق حاليا لإعانة هيكلتها اقتصاديا بما يتشعب مع التغيرات يرد التغيير للصير فمثلا في الإجراء التي تتم حاليا عليها ضرورة مهمة ولكنها غير مرتبطة بإصلاحات اقتصادية. وفي الإصلاحات الاقتصادية تعدد شكل إصلاحات مالية وإيمنت اقتصادية بالخص الفروع وتقوم بها في العالم بيرو وإيطاليا من نفسها التي كانت محتاجة على نظم مختلفة للتغلب أكثر من هذا وهو تغيير جذري كامل وهذا أن يتم إلا بتأثيرات تتناول جذوب شديد من سجون إيجرات خبير في إسماع القناعة وتغيير التجربة وتخصيص الصمار. شكل هذه دور ضرورية وتأثيرها لا يتم بضرورة. ولكن على وجه التحديد هو تأثير غير كالمه.

ولكن هل كانت هذه الإصلاحات الهيكلية هي السبب المباشر وراء سرعة تغير البلاد العربية التي طرقتها بالامتياز الدولية التي تقع في شتى مناطق العالم أي بمعنى آخر أنها جعلتها أنظمة هشة اقتصاديا؟

يرد خير الأمم للتعلم للصير فمثلا في هذه الأنظمة لم تصبح هشة بفضل الإصلاحات وإنما هي هشة بطبيعتها! وكل ماضي الأمر أن هذه الهشاشة، تكن ظاهرة ولكنها أصبحت واضحا نتيجة للنفسية العالية وتغير إختارها وتأخذ مثلا تلك وضع الاتهام السويدي التي كما نعرفه في الماضي كواحد من القوي العظمى في العالم ولكن بعد ظهور جبروتات وشروط وسيرور ٤ أو ٥ سنوات انهارت هذه القوة العظمى قبل يمكن القول أن هذا التدهور الاقتصادي قد تم خلال عشرة السنين الأربع؟ لا يمكن لا أن السوي كان يتغير في جبروت هذا العالم منذ القديم ولكنه لم يفسد واكتشف بعد التغيير! إذا فبذلك القول هنا أن الإصلاحات التي تأتي على العالم دون في يجعلها إصلاحات مؤسسية كاملة نقل على السطح وبالتالي على أقطاب الدول التي قامت بتنهج الإصلاحات الاقتصادية وتأثرت بشدة بما يقع في العالم من ازدياد اقتصادي ومالية على ذلك لم يحدث بسبب تلبية للإصلاحات إنما نتيجة عيوب أصيلة في الأنظمة الاقتصادية تلك الدول

وإن أغلب هذه العيوب كانت ترجع لأسباب ترتبط بالفساد وفقرى الإصلاحات والتسيولات لأصحاب السلطة وبغير ذلك بشكل مرسوم في دول مثل الكويت. وتأثيرات ذلك حيث كشفت الأمور أن فدرا كبيرا من التغيرات منتج إجمال المسببات والاقتصاد كما أن أصبحت فيها من مصادر وارتقاء للإصلاح كان يمكن إمداد للشعافية وأهم فسترد هذه الدول عليها فيما كان يمكن في الدول التي لم ترتبط معاناتها بالفساد مثل كوريا والبرازيل التي استمرت معاناتها بسرعة

وأصبحت الفشل ما كانت عليه والامر الثاني كما يقول الدكتور السيلوي أننا ينبغي أن نترك برر هناك لما نكل تقديم رأي استخدم برينداليرد من الارتباط الاقتصادي بالمحارج ولكن هذا الارتباط بطبيعته يمكن أن يتغير بشكل مباشر على مستغلاية هذا النظام لإرشاطه ما يحدث في الخارج فالمرغ مثلا من قوة الاقتصاد الأمريكي في الأروبي فنجده يتقل بدمية بارتقاع إسماع النفط وهذا يعني أن ظروف الاقتصاد الأمريكي لم تعد في يد فيه حكما وإن التقدم وإن الاعتماد على الآخرين فإن فوجد هذا لا يتغير أو التماس الذي يبين في الامازين التقدم وبالتالي من فائدة!

القوى الكبرى

وإن كانت معظم الدول العربية تتمتع نهجا بهدف لتدوير ثماراتها مع الأسواق الأمريكية والأوروبية فحول تحقيق هوانا لمصلحة للاقتصادات العربية الضعيفة مواجهة تحديات القوى الاقتصادية الأوروبية والأمريكية الكبرى؟ يرده الدكتور حاتم السيلوي فمثلا في الفهم الجديد للاقتصاد الدولي يرتكز على أن أي دولة تجري تنجيد تكون ذاتة الطريق أمام ليس هناك في الأمر جدي ومن الطبيعي هنا أن يكن السليفي الأكبر هو الطرف الأقوى وبالتالي فإن علينا كمربين وكحول ناسية أن نترك في الأقوى موجودا سواء دخلنا معه في محادثات لم لا ولكن العمرة تكون كيف تستدبر نحن إلهيا؟ وما ينبغي أن نترك أيضا أنه لا يوجد كيان مطلق لسمه الولايات المتحدة أو فرنسا ولكن الولايات المتحدة هي مجموعات مقلدة من المصالح التي يتلقى بعضها مع الجيش ويوظف بعضها مع الجيش الآخر. والأمير الآخر هو أن هناك دائما كيانا الضعيف في العالم وإن ذلك عملا يمكن أن يقوم به وهو هذا إما أن الكبير يستنكف للقيام به أو أن هذا الكبير يميز عن إله. هذا العمل لأن نكاه لا يتبع له ذلك كالتصغير وعلى سبيل المثال مخرج على فليشع العام بل الشركات الكبيرة لتقديم بالتطوير التكنولوجي نفسها وإنما تقوم الشركات الصغيرة بهذا التطوير وتبني الشركات العملاقة لأن الشركات الصغيرة تشكر في التغيير وإعانة كما لها تربة إسمائها العلمية لتأنيها الحالي والتخصص إلهيا للابتكارات الحالية بسما يجد المصير عملا وأما إذا كان إلهي لشكنا التكاليف فمخرج من التقدم التكنولوجي في مجال الكمبيوتر والطائرات فإن الاستفادة الأولى من هذه الصناعة هو منتج الفهرس الجديدة في الهند وإيرلا فإلهيا بشكل مهور. وبمقتضى التسليو المصري الدولي كلامه فمثلا أن ينبغي علينا كمربين أن نتعامل بطريقة التمرير التي لتعشر مكسب طرف هي عسكرة الأطراف الأخرى ولكن علينا التعامل معادلة التاجر بغير إلهام من في نفس كلا الطرفين حتى لو كان مكسب طرف أكبر من مكسب الطرف الآخر

المياه
العالم العربي
عام

المياه

في

العالم العربي : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	"الفار" تحذر	عمر الزبيدي	لشرق الأوسط	٧٩٣٦	٢٠٠٠/٨/٢٠	٥
٢	تسعين المياه : لمصلحة من ؟	عبد الرحمن صلاح	الاهرام	٤١٥٧٥	٢٠٠٠/١٠/٤	٦
٣	البعد السياسي	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٧٤	٢٠٠٠/١١/١	٨
٤	خلف استراتيجي	نجلاء قرقاعى	العالم اليوم	٢٩٧٤	٢٠٠٠/١١/١	١١
٥	انقلاب الأزمة	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٧٤	٢٠٠٠/١١/١	١٢

الموضوع الرئيسي : المياه
الموضوع الفرعي : العالم العربي عام
المصدر : الشرق الاوسط
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢٠
رقم العدد : ٧٩٣٦
اسم كاتب المقال : عمر الزبيدي

«الفاو» تحذر من خطورة الوضع المائي في العالم العربي وانخفاض نصيب الفرد الى 650 متراً مكعباً

موجة الجفاف تهدد الحياة الفطرية وقطاعات الزراعة والرعي ومصادر المياه في السعودية

الرياض: عمر الزبيدي

حذر تقرير داخلي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» من خطورة استمرار الوضع المائي في العالم العربي على وضعه الحالي الذي يمثل أكبر التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث تقع 70 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم العربي ضمن مناطق توصف بأنها قاحلة أو شبه قاحلة. وأكدت إحصائيات، ضمن التقرير ذاته، أن المنطقة العربية هي الأقل وفرة من المياه العذبة على مستوى العالم، حيث تملك حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بحوالي 1250 متراً مكعباً سنوياً، وهو ما يعادل نصف الحصة في منطقة آسيا التي تعتبر ثاني أكبر منطقة جافة في العالم. وتوقع التقرير أن يشهد هذا الأثر مزيداً من الانخفاض لتصبح حصة الفرد حوالي 650 متراً مكعباً عام 2025، خاصة أن أكثر من نصف الدول العربية تواجه في الوقت الحالي نقصاً شديداً في المياه فيما دخلت عدة دول منها فعليا في مرحلة الندرة الشديدة (على حد وصف التقرير). كاليرمن والأردن والإمارات ومناطق السلطة الفلسطينية، مؤكداً أن كل دولة عربية تعاني بعد ذاتها من مشاكل متفاوتة تتعلق بالتوزيع الجغرافي لخصائص المياه.

ويبين أن اتجاه الدول العربية إلى مشاريع تحلية مياه البحر يتزايد بشكل مستمر ليس على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فقط ولكن في غيرها من الدول مثل مصر وتونس والأردن التي تنوي إقامة مشاريع جديدة في هذا المجال، حيث قدر تكلفة مشاريع التحلية التي بدأ تنفيذها بالفعل عليها منذ بداية هذا العام حوالي 7,5 مليار دولار منها 2,9 مليار دولار في السعودية و 2,2 مليار دولار في الإمارات فيما يتوزع الباقي ومقداره 2,4 مليار دولار على مشاريع معلقة في عدد من الدول العربية هي البحرين والكويت وقطر وعمان ومصر وليبيا.

وأكد التقرير أهمية هذا التحذير نحو تحلية المياه لتعويض النقص الحاصل في مصادر المياه العذبة في المنطقة، خاصة مع دخول التطوير التقني المتسارع في مشاريع التحلية، مما سيؤدي إلى تخفيض التكاليف ويضيق وبالتالي الدول العربية على الاستمرار في إقامة مصانع تحلية المياه لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية، داعياً إلى التوجه لتجهيزات المتخصصة في الدول العربية لتنفيذ استراتيجيات واضحة في ما يخص تشييد استهلاك المياه العذبة والتأكيذ على مساهمة الأجهزة التعليمية في رفع مستوى الوعي بأهمية المياه.

في ذات الصلة تعاني السعودية من أسوأ موجة جفاف منذ ثلاثين عاماً حالات الامكانيات التي وفرتها الدولة دون الإحساس في الوقت الحاضر بالآثار، وصدرت تحذيرات من آثار الجفاف السلبية على المدى الطويل على أحياء الفطرية وقطاعات الزراعة والرعي ومصادر المياه والهجرة، وكذلك للتوزيع السكاني في السعودية. وأرجع تقرير مصلحة الأراضي وحماية البيئة موجة الجفاف التي بدأت منذ منتصف عام 1998، إلى نقص كمية الأمطار الساقطة خلال هذه الفترة على السعودية ومعتظم دول الشرق الأوسط إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة لتصل إلى 49 درجة مئوية وهي درجات خطيرة بجفاف ما تبقى من الغطاء النباتي في المناطق الداخلية ثم جفاف التربة. وبين أن موسم الجفاف الحالي قضي على ما تبقى من النباتات والإحياء البرية التي قاومت الموسم الماضي، لقد كانت نسبة هطول الأمطار فيه أقل بكثير من المعدل الماضي، إضافة إلى أن بعض المناطق لم تشهد هطولاً يذكر.

وقال هذا الجفاف ارتفاق في معدل استهلاك الفرد للماء في السعودية خلال فصل الصيف الحالي ليتميز معدل بين 240 إلى 320 لتراً في اليوم الواحد، أي أن معدل الاستهلاك اليومي لسكان السعودية من المياه العذبة تجاوز أربعة آلاف مليون لتر.

ووفقاً لدراسة وزارة الزراعة والمياه فإن الاستهلاك المتزايد للمياه المنزلية هو 130 لتراً للفرد يومياً موزعة على الشغل التالي 35 لتراً لدورات المياه، و25 لتراً للاستحمام، و25 لتراً لغسيل الملابس، و40 لتراً للمطبخ وغسيل الأيدي و5 لترات للشرب.

وأكدت دراسة ركزت لقيح البياضات والتطوير، أن السعودية من أكثر الدول استهلاكاً للمياه، حيث تستهلك ما يزيد على 40 في المائة من مواردها الطبيعية سنوياً، وتصل إلى 100 في المائة منها أحياناً، على اعتبار أن هناك نقصاً حاداً في المياه في بعض المناطق لتصل نسبة المياه المتاحة فيها إلى 50 في المائة فقط من كمية المياه المطلوبة.

وذكر التقرير ذاته من أن الاستمرار في الاستهلاك غير المنظم والبعد عن الترشيد سيؤدي إلى نشوب تلك الأزمات خلال السنوات العشرية القادمة، موضحاً أن عوامل عديدة تؤثر في كمية الاستهلاك للمياه في السعودية أهمها نمو السكان بمعدل سنوي يصل إلى 3,7 في المائة مقابل ثبات في مصادر المياه وارتفاع استهلاك الفرد منها.

وقامت وزارة الزراعة والمياه مؤخراً بتنفيذ عدد من المشاريع المائية لتوفير مياه الشرب في مختلف أنحاء السعودية، وشملت حفر أكثر من 400 بئر في ليبيا، وبنوينة، ومد حوالي 35 ألف كيلومتر من الأنابيب.

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صلاح
الموضوع الفرعي :	العالم العربي : عام	رقم العدد :	٤١٥٧٥
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٤

تفسير المياه: مصلحة من؟

نقرأ خاتماً وعلى غزوات مفاخرية تصريجات مختلفة حول تسخير المياه لدى مجامع ومؤسسات الدكتور وزير الموارد المائية والرياحي ذكر سياسته إن تسخير المياه من ريت في عهد السيد الرئيس محمد حسني مبارك وأثناء أخيراً أن اجتماع المجلس للمحلفين برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لبحث التقرير الذي قدمه أسامة محفلو شمال الصعيد الثلاثة بعد زيارتهم للولايات المتحدة الأمريكية ويتضمن التقرير الاستفادة من التجارب الأمريكية في إدارة شبكات الصرف الصحي وعملية الشرب بطرح سدات المواظمين لتمويل هذه المشاريع وأساليب تسخير المياه والصرف ونظم الري.

وقد أثيرت مشاكل الري بين تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المياه وتسيرها وبين الواقع المصري حيث إن نصيب الفرد الأمريكي من المياه يزيد عن ١٦ ألف متر مكعب سنوياً في حين نجد أن نصيب الفرد المصري أقل من ألف متر مكعب سنوياً كما أن الولايات المتحدة تستهلك ١٠٠ ولاية بعضها ينفذ المياه التي تستهلكها والرياحي الآخر تزيد فيه كمية المياه عن احتياجاته وهي هنا لست فكرة بل المياه من ولاية أخرى يأتيها ويبيعها وبهذا فهو يبيع المياه داخل نفس الدولة وتحت سياستها وبهذا يتخبر من قبل ناقل المبالغ فيها. كما يقدم القطاع الخاص الأمريكي ومنع المشاريع بتكاليف من الولاية وإن لم يحصل أرباحاً من الاستثمار بعد موافقة المجلس الأعلى للولاية.

أما الري في مصر فهو مختلف تماماً لخصوه في المناطق نعصرها فيها ربي تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق في العالم شحاً في المياه حيث يبلغ إجمالي نصيبها ١/٨ تقريبا من إجمالي المياه المتاحة في العالم بينما يبلغ عدد سكانها نحو ٧٨٠ من عدد السكان في العالم.

كما تتميز خصائص المنطقة بأن ٧٨٠ من مجموع أراضيها صحراوية وتحتوي كمية المياه التي تصل إليها تأتي من خارج أراضيها. كما تعاني شحاً في الأمطار غير المنتظمة وغير الثابتة في منطقة محددة أو أقل من غير المنتظمة الاستفاد منها.

تخدم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عشر دول نصيب الفرد فيها حوالي ألف وثلثمائة وخمسين متراً مكعباً سنوياً ويحدد نصيب الفرد على أساس ثلاث أقسام جلة الموارد المتاحة على عدد السكان داخل هذه المنطقة نجد تفاوتاً في التوزيع، حيث يبلغ نصيب الفرد في العراق مثلاً حوالي خمسة آلاف متر مكعب سنوياً يبلغ في السعودية مائة وأربعين عشر متراً مكعباً ونجده في البحرين والكويت مائتين. أما في مصر فإن نصيب الفرد يبلغ حوالي ألف من ألف متر مكعب سنوياً ويتأخر كثيراً مع نصيب الفرد في إسرائيل نتيجة لاستفادة إسرائيل من مياه الأنهار والتي لا تدرجها في الأرصدة المائية الدولية. نشأت أهمية المياه وأخطورة الوضع التي في المنطقة بعدة أسباب أهمها أن نصيب الفرد من المياه الصالحة للاستخدام مع الزيادة المستمرة في عدد السكان مما يقلل من نصيب الفرد من المياه المتاحة في البحر المتوسط. التنمية على مستوى العالم وإزدياد في منطقة الشرق الأوسط ومن ناحية أخرى نجد أنشاء دولة إسرائيل أدى إلى تصاعد حدة الصراع على الماء. نتيجة إزدياد طموحات إسرائيل الحالية في المنطقة وتدخلها في جهود العالم لمواجهة إسرائيل في الاستيطان فيها.

كل هذه الأسباب الممتدة أدت إلى وجود مشكلة في المياه في المنطقة غير أن السبب غير الواضح حتى الآن أن ظهور المشكلة والمعالجة في مصرورياً لما يرجع إلى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما ارتفعت أسعار البترول العالمية لرقم فياسي في ذاك الوقت (٤٢) دولاراً للفبريل بلس عام ٧٣) وهنا نشأت مراكز البحث العلمي والبحث في الجامعات العالمية (جامعة مارغريتا وغيرها) ومنع المياه والموارد المائية لثالث هذه الظاهرة والحد من خطورتها بل والعمل على استغلال هذه الأموال بطريقة أو أخرى بعد ظهور ندرة مالية كبيرة لدى الدول العربية بالشرق الأوسط والتي استلزمات من ارتفاع الأسعار وكما نسمع ونقرأ كل يوم عن شراهم للأسواق ومخمس في الشركات متعددة الجنسيات وفي البنوك العالمية العملاقة وهنا ظهرت دعوة الدول التالية.

وهنا ظهرت التناقضات السريعة والتي تترك دولات الشرق وتميل وبسرعة على رفع سعر المواد المستعملة أو الزلزلية بكثير من قيمة رفع سعر الطاقة بل وتعدى التمدد منطقة الشرق الأوسط والعمل على خفض أسعار المواد الأولية التي تعتمد عليها الدول المقيمة من دول العالم الثالث مثل الصين والكويت والحد من نفوذها ودول لا يتوافر لديها البترول أو المستغلة مما جعلها تنسج وتنتج ثلاث مرات من دول ارتفاع أسعار الطاقة والنفط والارتفاع أسعار وارداتها وثلاثة لتخفيض أسعار منتجاتها الأولية ومن هنا ظهرت دعوة إلى البحث

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صلاح
الموضوع الفرعي :	العالم العربي : عام	رقم العدد :	٤١٥٧٥
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٤

[illegible]

بموجبها:

- استعاضا عن الفوائد المالية الكبيرة والمتزايدة في المنطقة.
- للتحكم في سوق المياه، وهي أعلى مصدر من عناصر الحياة، يمكنه له السيطرة على المنطقة.
- الاستمرار في طرح المشروع وإقناع كلاً من القوى المعارضة بحدود القبول خاصة في دول منطقة الشرق الأوسط.

سوف يزود غي وفلادير يزود الفلأ ؟
 دو الفحل انا صرعا الحارة اخصاصا لك القدرات اللغية تيني الغرب (الولايات
 المتحدة الأمريكية) نظري الحارة المحلية الصاعدة التي تستمر ملكية التسييع العسكري
 وتجارب السلاح واستغلالها للحروب المحلية يزيد من مبيعات الأسلحة مثل حروب
 افغانستان حرب العراق ايران والقرارات الأوروبية وغيرها ولقي اندى على مزيد من
 مبيعات السلاح ولاقم اسعارها وهنا تسيد الانباء والتوكيد

وتعدى الأمر ذلك بوجاهة من الخروج من أزمة مالية وكسدة على رهيب عن طريق حرب الخليج عام ١٩٩١ وما صاحبها من تداعيات سواء في أثناء الأزمة أو في أثناء حلها على حساب نول الفئالة واستقرارها. لابد أبداً من أن يتصوره للخطر لها وهما مستقر لهم اللام ووضع نظريات الحرة والقوة الكبرى، إلخ.

درهم باسم يوسف سكرتير شريف وعضو مجلس إدارة جامعة القاهرة
في الفصل الثاني: لم يتفق الأمر عند هذا الحد بل كان يوم نقاشا
يحييه حيث نشأت المناقشات المثيرة في الجامعات الكبرى خاصة
جامعة القاهرة العربية على نفس المايه في الشرق الأوسط وتطورت
أنها حقيقة حول يوم اللقاء والمياه ولكن تتم عليه وبين اللقاء
فيلا من تمديد المياه حيث تم الخلط بين الماء والتمديد.

[illegible][illegible][illegible]

•

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عمود عنتار
الموضوع الفرعي :	العالم العربي : عام	رقم العدد :	٢٩٧٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

البعد السياسي

لا شك في أن الحالة المناخية والموقع الجغرافي للدول العربية يؤثران سلباً على حجم الموارد المائية المتاحة إذ تقع معظم أجزاء هذه الدول في مناطق مناخية حارة و شبه جافة تقل فيها الأمطار وتمتد فيها أكبر رقعة صحراوية في العالم كما تعاني العديد من الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية حيث أنه على الرغم من أن مساحة الوطن العربي تمثل نحو 15% من مساحة العالم إلا أن 5% من مجموع سكانه يحظون فقط بأقل من 0,5% موارد العالم المائية العذبة وهو الأمر الذي يجعل متوسط دخل الفرد فيه من المياه المتجددة أقل من المعدلات المتعارف عليها في العالم. ومن هنا تتضح مدى خطورة قضية المياه العربية كقضية استراتيجية حيث هناك عدة حقائق أصبحت تفرض نفسها على الأمن المائي العربي أهمها أن الأنهار الرئيسية في المنطقة العربية تنبع جميعها من خارج المنطقة مما يعني تحكم قوى خارجية في مصادر هذه الأنهار وفي مقدمتها إسرائيل التي يعتمد مشروعها الاستيطاني على الهيمنة على موارد المياه واليوسيبيا التي مازال لديها خطط لإقامة مشاريع على النيل الأزرق بمعاونة إسرائيل في الوقت الذي تتصاعد فيه الطموحات التركية لتنمية منطقة الاناضول للتحكم في مياه دجله والفرات.

هناك ثلاثة محذرات تفرض نفسها على قضية الأمن المائي العربي وهي غالبية دول المشرق العربي ووسطه تعاني من أزمة مائية متزايدة وبنسب متفاوتة وغالبية الأنهار العربية «دجلة والفرات» والتي تنبع من خارجها مما يعني أنها عرضة للتحكم قوى اجنبية وهناك أيضاً المشروعات الإسرائيلية التي ترتبط بالهيمنة على مصادر المياه ولها يتطل بالأيام الجير -سياسية اللازمة المائية العربية هناك البعد الجغرافي حيث تتحكم دول الجوار العربي بنحو 85% من الموارد المائية العربية أما البعد السياسي فيتمثل في غياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية النافذة لاستغلال واستخدام المياه بشكل قانوني يراعي حقوق الدول المائية وبسبب ضعف الزامية القانون الدولي ونظراً لطبيعة العلاقات التي تسود بين دول الأقليم فإن العامل المائي وحاجته ونشرته أصبح مرتبطاً بالبعد السياسي حيث أصبح يوظف في خدمة الأغراض والأهداف والنفوذ والسيطرة والمناخ والمصالح المختلفة فيلاحظ أن دول الجوار الجغرافي ترتبط مع دول العربية بعلاقات استثمارية مثل «إسرائيل» و«يوسيبيا» في استقلال هذا العامل كعنصر ضغط سياسي وحرمات للدول العربية فيما يهود العلاقات مع تركيا نوع من الجغراء والتوجس يتحكم المبررات التاريخية والعلاقات الامنية والاستراتيجية مع إسرائيل وهناك التحالف الاقليمي بين «تركيا وإسرائيل واليوسيبيا» حيث تحاول إسرائيل وتركيا الاضطلاع بأدوار مهمة واقليمية في المنطقة وتكريس نفوذهما من خلال استغلال الحاجة العربية من المياه وذلك لغراض وايداع سياسية واقتصادية وابتعاداً إلى البعد التقني نجد أن دول المصدر المائي تتصبر من أكثر الدول تطوراً من الناحية التقنية والاقتصادية وذات قدرة عالية تجعلها قادرة على استثمار مواردها المائية بشكل أفضل ولعل بما يقدر بمحاجات الدول العربية ويؤكد تقديرات مصادر من البنك الدولي أن ندرة المياه تمثل عائقاً سياسياً أمام تنمية الانتاج الزراعي والغذائي في البلاد العربية وذلك لأن غالبية

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عمود مختار
الموضوع الفرعي :	العالم العربي: عام	رقم العدد :	٢٩٧٤
المصدر :	أنعام اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

هذه البلدان تقع في العزائم الصحراوية الذي يلف المنطقة الاستوائية والذي يحد من أكثر مناطق العالم جفافاً وزاد من المشكلة تصاعد الطلب على المياه وضعف كفاءة استخدامها والاستنزاف بامتياز مما أدى إلى زيادة العجز المائي ويضيف التقرير أيضاً أن مؤشر موارد المياه العذبة المتجددة للشرق في السنة، في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجه للانخفاض بنسبة كبيرة تتجاوز 80٪ من نحو 3300م. مكعب في السنة إلى 650 متراً فقط وطبقاً لأشهر الفكر المائي المتعارف عليه دولياً 1000 متر مكعب للرد سنوياً فانه يتبين أن غالبية البلدان العربية تعاني أو ستعاني قريباً من نقص حاد من المياه وعليه فإن ست دول عربية

وقعت تحت هذا الخط وهي سوريا والأردن واليمن والإمارات والسعودية وليبيا حيث يؤكد التقرير على أن هذه الدول تستخدم 100٪ من مصادر المياه المتجددة لديها وإن الأردن موقفه مشير للقلق نظراً لأنه يستهلك 980 مليون م.م مكعب من المياه فيحد لايتوافر من الموارد الطبيعية سوى 650 مليون متر مكعب فقط، وتفسير لتدهور المياه الدولي إلى انقراض شديد في نصيب الفرد العربي من المياه بحلول عام 2025.

ويؤكد الدكتور جان غوري مدير إدارة الدراسات المائية في أكسفورد على أن المياه هي المشكلة الأساسية التي ستواجه البشرية خلال القرن الواحد والعشرين وإن البحوث والدراسات أوضحت أن المنطقة العربية أكثر مناطق العالم تأثراً بهذه الأزمة وإن سمات الموارد المائية في ثلاث مصادر خارجي بالإضافة إلى التغيرات الزمانية والمكانية والمناخية والتطور والفساد السكاني وتدهور نوعية الحياة والأضرار بخوري أن الحفاظ على المفقود للمائية العربية رؤية استراتيجية لأنها مشكلة تشغل في صميم الأمن القومي مما يستدعي تحركاً عربياً موحداً ومنسقاً باتجاهات إقليمية ودولية وتضمنت وثيقة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب إشارة إلى أن الصراع المقبل في منطقة الشرق الأوسط سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه الطبيعية علماً بأن النزاع على مصادر المياه أصبح يشكل فليلاً لا يدرج ويهدد بوجود صراعات محلية وإقليمية مما يستدعي أن تأخذ المنطقة للسالة بجدية من خلال وجود تصور وبع استراتيجي يستدعي وضع سياسات عربية مائنة موحدة لمواجهة تحديات الأمن المائي العربي وإضفاء الوضوح إلى الأطماع الإسرائيلية في المياه تشكل أهم تحديات الصراع الخطيرة إلى مياه منطقة الشرق الأوسط حيث توجهت الأنظار الإسرائيلية إلى المياه في الدول العربية المجاورة وتشكوت لديها المياه الطبيعية لم تقتصر على الموارد المائية في نهر الأردن وروافده ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة بل في الجنوب اللبناني ومياه نهر النيل وإذا أردنا أن نتناول مثلاً عربياً فأننا نستنتج منا من الأردن الذي يبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيه ما بين 250 و 325 ملم في حين يستهلك 110٪ من رصيده

المائي سنوياً من طريق استئصال مياه من المستودعات المائية الجوفية الضحلة حتى تراكم العجز ليساوي موارد سنة بأكملها من المياه إذ تحصل 5٪ فقط من الأراضي على معدل كاف من الأمطار يكفي لإقامة الزراعة أما الأراضي المعتمدة على الري فلا تصل إلى 10٪ وإن كانت تنتج 20٪ من صادرات الأردن.

وفي تقرير صادر عن وزارة المياه والري الأردني حول احتياجات الأردن من المياه بدءاً من عام 1995 وحتى العام 2025 أكد مدى حاجات الأردن والعجز المائي المتوقع مشيراً إلى أهمية إيجاد السبل الكفيلة لتوفير هذا العجز الذي يشكل أول اهتمامات صانع القرار مستقبلاً كجزء لا يتجزأ من جوهر الأمن الزماني لقد أظهرت النتائج والدراسات أن الأردن يعاني من عجز مائي يقارب 100 مليون متر مكعب. وبشكل عام تؤكد معظم الدراسات أن أكثر من نصف الدول العربية تعاني حالياً من نقص حاد في المياه حيث دخلت بعض الدول مرحلة الندرة الشديدة كاليمن والأردن ومعظم أراضي السلطة الفلسطينية مشيرة إلى وجود تفاوت كبير في توفير المياه المحلية بين الدول العربية كما تتزامن عوامل الندرة المائية مع التزايد السكاني وزيادة الطلب على المياه لهدم الاستغناءات حيث تزايد اعتماد الدول العربية على مشاريع التنمية التي لم تعد مقصورة على دول مجلس التعاون وتجاوزتها إلى شيرفا من البلدان وإلى مقدمتها مصر وتونس والأردن وتحضر الدراسات من ارتفاع العجز المائي العربي لأحو 303 مليارات متر مكعب عام 2025 إذا استمرت الدول العربية في تنفيذ السياسات الحالية ويعمل الوطن العربي حالياً على نحو 325 مليار متر مكعب سنوياً من المياه تأتي حوالي 760 منها من خارج حدود الوطن العربي في الوقت الذي يستغل فيه حوالي 178 مليار متر مكعب فقط من هذه المياه موزعة بواقع 157 مليار متر مكعب في الزراعة مقابل 21 مليار متر مكعب في الحطب والصناعة .. وتتركز الزراعة المروية في مصر والعراق والمغرب والسودان والسعودية وسوريا حيث تبلغ المساحة المروية منها ٢.8 مليار مكرتار تستهلك 135 مليار متر مكعب من المياه ويتجاوز الفائض من المياه المستخدمة في الزراعة 80 مليار متر مكعب بنسبة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عمود مختار
الموضوع الفرعي :	العالم العربي: عام	رقم العدد :	٢٩٧٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

٥٠٪ من المياه المخصصة للزراعة . وذلك نتيجة الزيادة السكانية أو الري بالعمق وقد لجأت بعض الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية لجلب استخدام تكنولوجيا حديثة في مجال الري لتقليل الفاقد السنوي من المياه والذي يكفي لزراعة حوالي ٤,١٠ مليون هكتار أخرى تصاف للسيزان الزراعي العربي.

وتشير التقاويز إلى أن ٦ دول عربية فقط وهي مصر وقطر والجزائر وليبيا والكويت واليمن تستخدم حوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً في المشروعات المتعلقة بتنمية الموارد المائية غير أن هناك العوائق التقنية التي تقف أمام الأمن المائي العربي والتي تأتي في ظل محدودية الموارد المائية و تزايد النمو السكاني حيث يقل ويزداد الطلب بالإضافة لتضاعف الهمم المائية وفي ظل شبه غياب لسياسة ترشيدية من قبل معظم اللواتين العرب وتشير الدراسات إلى أن الأزمة المائية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي غنية لنزدة المياه والطبيعة الجغرافية الصحراوية لعظم دول هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها بالإضافة إلى اليمن نحو ٣ ملايين كيلو متر مربع . وعند سكانها ٤١ مليون نسمة وتوفر جميع احتياجاتها من المياه الجوفية ومن تحلية مياه البحر حتى أن عدد محطات التحلية في هذه المنطقة تجاوزت الـ ٧٠٠ محطة باستثمارات تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراكز متقدمة من بين عشرين دولة مسطحة من الدول العربية التي تعاني من نقص مزمّن في المياه وإشارت الدراسات إلى أن القطاع الزراعي في دول المجلس يستهلك نحو ٨٥٪ من المياه المستخدمة فيما يقارب النصف نحو المياه من مكعب .. ومن المنتظر أن يصل الطلب على المياه لحوالي ٤٧ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥ بزيادة حوالي ٨,١٧ مليار متر مكعب على مستواه لعام ١٩٩٥ وحسب الموارد المتاحة لعام ٢٠١٥ فإن المياه الجوفية ستمثل ٢,٧ مليار متر مكعب مقابل ٣٠ مليار متر مكعب لمياه التحلية ونحو ٣ مليارات متر مكعب للمياه الفائتة عن إعادة استخدام مياه الصرف علاوة على ٣,٨ مليار متر مكعب للمياه السطحية وبالتالي سيكون مجموع المياه المتوافرة ٥,٢١ مليار متر مكعب بمعنى أن العجز قد يتضاعف من مليار متر مكعب حالياً لنحو ٥,٢٥ مليار متر مكعب عام ٢٠١٥ المناطق الأخرى وتصف الدراسات الأزمة في منطقة دول المغرب العربي بأنها ذات بعد تقني حيث تستهلك هذه الدول ما بين ١١ و ٥٣٪ من مواردها التقليدية المتجددة لأن استغلالها بالكامل يحتاج لاستثمارات ضخمة خاصة أن معظمها بعيد عن مناطق الاستهلاك مما دفع الجغرافية للتبعية لإنشاء النوع الصناعي العظيم لدى المناطق القاحلة عن تطويرها الفنية بالمياه

الموضوع الرئيسي :	المياه
الموضوع الفرعي :	العالم العربي : عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
رقم العدد :	٢٩٧٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

هدف استراتيجي

دولة ومن خلال اختيار لاسب السبل على ضوء الموارد والاهداف التي تسعى كل دولة للوصول اليها، ومن خلال خطة عاجلة وخطة متوسطة المدى «عشر سنوات» واضمان عدم كضارب استراتيجيات تنمية وحماية الموارد المائية في كل دولة من دول التعاون مع المناخ الاقليمي فكان لابد من التعاون الخليجي في مجال حماية وتنمية الموارد المائية لكلا تتعارض الاستراتيجية المقترحة لأي دولة من الدول مع متطلبات الأمن للمياه لدول مجلس التعاون - وليكون التعاون للمياه هو الهدف خاصة المياه الجوفية الحساسة فمن خلال التعرف على درجة اعضاء الدول الخليجية على مصادر المياه المتعددة واحتياجاتها المستقبلية وكذلك بحث التعاون العالي بين هذه الدول في مجال المياه وتطبيقات هذه الدول التي تختص بالمياه والتعرف على خيارات وبدائل حماية وتنمية هذه الموارد ، والتعرف على الآداء الحالي لهذه الدول خاصة في مجال التعامل مع المستودعات الجوفية العميقة «الحساسة» المشتركة ومن خلالها يمكن الوصول الى انسب اساليب للتعاون بين دول مجلس التعاون في المجال المائي وما يضمن حسن استغلال الموارد المتاحة، وتنشيط البات التعاون في هذا المجال لصالح الاستفادة المشتركة من هذه الموارد .

أكد تقرير حول اوضاع المياه في الوطن العربي صدر مؤخراً عن جامعة الدول العربية انه على الرغم من تزايد استخدام التقنية في العالم فإن الدول العربية ومول الخليج بشكل خاص تأخذ زمام سبق وتزيد من طاقات انتاج المياه للمعالجة لتلبية احتياجات الشرب والصناعة بطانة انتاج تلحق أحياناً مثلي الملل التوسل للاستهلاك ويبلغ معدل انتاج محطات التحلية في الوطن العربي 11.5 مليون في اليوم مائي السعودية في مقدمة الدول المنتجة للمياه للمعالجة وتصل دولة الامارات المركز الثاني ، وحده التقرير المعوقات التي تعترض تحقيق الأمن للمياه العربي في عدة عوامل تتضمن محدودية الموارد المائية، ومشكلة الموارد المائية المشتركة ، والتزايد في السكان وتلحق المعرفة ببعض الموارد المائية وحساسية متطلبات الأمن الغذائي إلى جانب انخفاض كفاءة استخدام المياه وتدهور نوعية المياه والتربة.

كما اشار التقرير الى الاتاق المستقبلية لعلاقة أزمة المياه، مشيراً الى ان التصدي للآزمة يتطلب تبني مجموعة من السياسات والاجراءات لازالة تراكمات الكم الكبير من المشكلات المشار اليها ومن أهم تلك السياسات العمل على تحقيق معرفة الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي من حيث الكم والنوع وإمكانات تطويرها وبما للتقرير الى ضرورة تطوير حصاد الأمطار وإنشاء السدود القترابية والصحيرات والبرك وتوجيه مياه الأمطار والسيلون في أماكن مناسبة لاستقبالها والاستفادة منها والسعي لايجاد حلول لقيادها للمياه المشتركة مع دول الجوار من طريق التوصل إلى اتفاقات دولية لاقتسام هذه الموارد بشكل رسمي إلى جانب ضرورة التوصل إلى اتفاقات فيما يخص الاعراض المشتركة ووضع استراتيجيات واقعية لاستثمار للخزون المائي الجوفي في إطار مشاريع عربية مشتركة وأخذها المياه الجوفية غير المتجددة مخزوناً استراتيجياً يجب استغلاله بمدر ومراقبة حق الاجيال المقبلة في مع تطوير استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة والتي تقدر كمياتها بما يقارب 50٪ من مياه الشرب وتنمية صناعة المياه للحلا في الدول العربية مع الاستفادة من التجربة الفريدة لدول الخليج في تطوير هذه الصناعة ورفع كفاءتها ويعتبر التعاون المائي بين دول الخليج العربي هدفاً استراتيجياً تعمل دول المجلس بصورة جادة لتحقيقه خاصة ان دول مجلس التعاون تعيش في منطقة تتخلل وتتشابه فيها مصادر المياه وتتغلب ظروفها المناخية وتشارك جميعاً في غرة الأمطار وبالتالي ندرة للمياه السطحية ، لذا كان من الامامية التمشير إلى ان كل تلك العوامل في مدى قدرة الدول للجاورة على الوفاء بامتياجاتها من المياه ، والمقيقة انه لا يمكن للوصول إلى استراتيجيات حماية وتنمية الموارد المائية في الدولة الا بعد التعرف على الاحتياجات المستقبلية للدولة من وجهة نظر الباحثين الذين اجتهدوا في تحديد مطلب الدولة للمائية، ككافة التمشير للبدائل الفنية لتجاوز فجوة الموارد المائية، وخيارات تنمية الموارد المائية المتاحة ، والتي تشمل أربعة أنشطة رئيسية هي ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة ، وتنمية هذه الموارد وإسالة موارد مائية جيدة ، والتعاون في المجال المائي لدول مجلس التعاون الخليجي وليكن من النهاية استنباط انسب الاستراتيجيات لحماية وتنمية الموارد المائية لكل

الموضوع الرئيسي :	المياه
الموضوع الفرعي :	العالم العربي : عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
رقم العدد :	٢٩٧٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

أطراف الأزمة

سي يسمع بهه وهذا يحقق لتكريا العديد من المصالح القومية العليا وتحاول تركيا المساهمة بين اليهود واليهود بالنسبة لدول الخليج أما العراق فتشكل عليها خطفا كبيرا مباحرا، السراح لها باستخدام خط أنابيب البترول المار بأراضيها بطاولة 1,6 مليون برميل يوميا وتستغل تركيا الموقف السيئ للعراق علاوة على إثارة المشاكل العراقية والخليجية وشمال العراق والذي يشهد اضطراب العراق داخلها مما يؤدي إلى تقسيمه وتشكل هذه الأزمة أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل التي تحاول من خلال الولايات المتحدة تحقيق مطالبها من المياه بالنسبة مع تركيا. وتعتبر إسرائيل ذات المصلحة الأولى في هذه الأزمة لتفديد الاستيطان وإقامة المستوطنات وهي أحد أهدافها الاستراتيجية كعرض المهاد من النيل إلى الفرات ولقد خطرت ذات أهمية سياسية واقتصادية وعسكرية بالإضافة إلى ذلك تشكل هذه الأزمة أهمية رئيسية بالنسبة للآراء، أما سوريا فتعتبر هذه الأزمة بالنسبة لها حيوية تصل إلى درجة البقاء في حالة انفجارها. أما أزمة مياه الأردن فتتصل بآثارها تشكل بالنسبة لإسرائيل مطلباً جدياً يصل إلى درجة البقاء والدفاع عن كيان الدولة وتحسين نظراً لاستيعاب الحجم الكبير من المهاجرين وتشجيع عملية الاستيطان حيث تمتد إسرائيل على 780 من مزارع المياه في نهر الأردن وكذلك المياه الجوفية بالمشقة الغربية وعلى هذا تحضي إسرائيل من حل القضية الفلسطينية لتأثيرها سلباً على كيان إسرائيل اقتصادياً في المقام الأول، نظراً لأهمية مياه نهر الأردن لإسرائيل نجد إسرائيل في السيطرة على جبل الشيخ وهو مصدر مياه نهر الأردن كما أن السيطرة على منطقة الجولان

وتحصل مصر على حصتها القدرية في مياه نهر النيل طبقاً للاتفاقيات المحددة بين دول نهر النيل مع حصول مصر على زيادة متفق عليها من حصة السودان كما تحتفظ مصر بحقوقها استراتيجياً من المياه بمحيرة الدلتا. وقد حقق إقامة مصر للدلتا العليا الحامية من أنهار الخليجيات بالإضافة إلى استغلاله في توليد الطاقة الكهرومائية وإلا كان له بعض المشاكل المائية ولكن على كل حال فهو إنجاز عظيم. وتشكل ليبيا طرفاً رئيسياً في قضية السراح على سواحل نهر النيل حيث تعتبر في إحدى دول منابع النيل. وتعتبر ليبيا وثالث أطراف أزمة النيل أي ليبيا «هـ» في إحدى دول منابع النيل وقد سبق لها التفكير في إقامة سدود بمنطقة عقبة الجبلية في الجنوب ولكن البعث الدراسات الفنية الأولية صعبة تنفيذها ولكن للمكان هو بناء السدود وإنشاء البحيرات مما يؤثر على حصة مصر والسودان من المياه. مياه نهج إسرائيل في اختراق ليبيا وتحتل تحاون اقتصادي وعسكري معها وصل إلى حد الدعم الاقتصادي بـ300 مليون دولار وهذا للقراب بشكل ترميزاً سيافراً للامن المصري وتحاول مصر استغلال هذه الأزمة من خلال العلاقات الثنائية مع ليبيا ومنظمة الوحدة الأفريقية للحفاظ على علاقات متوازنة مع ليبيا للحد من التدخل والتفوق الإسرائيلي وهناك أزمة مياه نهر الفرات تعلقت هذه الأزمة للعراق إلى درجة عالية من المصالح تصل إلى درجة الحيوية والبقاء وخاصة بعد أزمة الخليج الأخيرة وعزمته وتزايد مشاكله الداخلية وتحاول تركيا استغلال الموقف في تحقيق أهدافها القومية والاستقرار للفرات وما يحقق لها السيطرة الكاملة في المياه وتغلبها بالكميات

تشكل أزمة المياه الإقليمية والمالية أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة للوطن العربي تصل إلى حد البقاء بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على مجالات التنمية الاقتصادية الشاملة والتي تشكل حجر الأساس في مقومات الدولة الشاملة للتوازن وهي الدعم الرئيسي مختلف المجالات سياسي / عسكري / اجتماعي. وتحاول أطراف مختلفة على المستوى الإقليمي والمالي تمكينا مصالح وأهداف مشتركة التصعيد الماد ليهذه للشك في الوقت الراهن لتحقيق أقصى استفادة ممكنة في ظل التغيرات والتضخمات الموجودة بالمنطقة العربية كصحة الأزمة الخليج الأخيرة وتشكل إسرائيل وتركيا واليونان أطرافاً مؤثرة في هذه الأزمة المهمة للمنطقة العربية وما يتحاون نام مع الدول الكبرى وتتطلب أهدافها بالمنطقة وما تتطلب التخطيط السليم والدقيق ووضع البنية التحتية والعلوم والاستيعاب لمواجهة هذه الأزمة بإيجابية كاملة وإلا اختار منطقة وتتطلب العناصر الرئيسية لأزمة المياه في الوطن العربي بأزمة مياه نهر النيل وأطرافها مصر والسودان وليبيا والتي دول حوض النيل وإسرائيل ثم أزمة مياه نهر الفرات وأطرافها تركيا وسوريا والأردن وإسرائيل والعراق وأزمة مياه نهر الأردن وأطرافها إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن مما تسبب نهد أن إسرائيل هي صاحبة المصلحة الأولى في هذه الأزمة وتتمتعها على المستوى الإقليمي والمالي لخدمة وتحقيق أهدافها ومصالحها وعلى هذا فإن عامل مشترك في جميع أطراف أزمة المياه بالعراق العربي، حيث تشكل هذه القضية بالنسبة لمصر مصلحة قومية عليا تصل إلى درجة الدفاع والبقاء بما يحقق للرخاء الاقتصادي واستمرار أعمال التنمية في مختلف المجالات وصولاً إلى تحقيق الأمن القومي الاستراتيجي لمصر.

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	تحملد الرفاعي
الموضوع الفرعي :	العالم العربي : عام	رقم العدد :	٢٩٧٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

الزراعية كما أن محلات توليد الطاقة الكهربائية الموزعة ضمن حوض النهر والتي تنتج 40% من مجموعة الطاقة وسيلحق بها الضرر ويتوقف بعضها كلياً. وأشارت الدراسة إلى أن من أهم الأهداف المعلنة للمشروع كما وردت على لسان المسؤولين في تركيا هو تمهيد المشروع إلى منطقة تصدير ذات فائدة زراعية وانتاج وتجهيز المواد الغذائية والمنتجات الزراعية وريادة انتاج الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات التنمية في تركيا وإزالة الفوارق بين الاقاليم التركية الناجمة عن اختلاف مستويات التنمية وزيادة عدد سكان المنطقة من 9 إلى 17 مليون نسمة. أما الأهداف غير المعلنة للمشروع كما لوردت الدراسة فهي أن المنطقة تسكنها أغلبية كردية وأن الهدف من زيادة الكثافة السكانية فيها هو تدريكها من خلال نقل السكان الاثراك من مناطق أخرى وتوطينهم في منطقة المشروع بعد فشل الحكومة التركية في القضاء على الممرات الكردية هناك. هذا إضافة إلى مرحلة التنمية في العراق وسوريا وزيادة مشاكلهما ودفهما إلى الوقوع تحت مظلة الابتزاز السياسي والاقتصادي خصوصاً في فترات الجفاف ومع هذين الباعين من تعطل أي نوع من أنواع الأمن الغذائي وتكثف تركيزاً من لعب دور أساسي وأمن موسوم لها في المنطقة في ظل ما يسمى به النظام الدولي الجديد، وتحول الاقطار العربية إلى سوق لتصدير البضائع والمصنوع على برميل البترول بسعر ينخفض بحدود 17 مليار متر مكعب ماء إضافة إلى تزويد إسرائيل بالمياه وتكثيفها من تكريس سيطرة الاستيطان والتمسك في المنطقة ويتضمن مشروع الكتاب بناء 21 سدا منها 18 على الفرات و3 على دجلة و17 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وبالنسبة لغضبة نهر الأردن فتنطو إنشاء محطات التحلية على البحر الأحمر والمتوسط وفي الخليج العربي مع التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف في مجال الزراعة وكذا الدراسة الدقيقة للمياه الجوفية ولا شك في أن إثارة هذه القضايا تشكل وسائل الضغط ما يجهل المياه قوة اقتصادية مؤثرة في مواجهة البترول مما يكون له الأثر الاقتصادي الكبير على المنطقة العربية ككل مع الوضع في الاعتبار استمرار دراسة القانون الدولي ونظم المياه الدولية وجعلها هي الأساس في حلول أزمات المياه المنتظرة للمنطقة العربية جميعها

الجنوبية تسيطر على بحيرة هابرية بالإضافة إلى سيطرة إسرائيل على النيل لحافة التي تشرف على نهر الأردن كخط دفاعي رئيسي لإسرائيل في اتجاه الأردن. وتشكل هذه الأزمة درجة حيوية بالنسبة للأردن أما بالنسبة لسوريا فهي تشكل لها أهمية أساسية حيث اعتماده الرئيسي على نهر الفرات في أعمال التنمية. وأخيراً أزمة مياه السيلاب الرئيسية لغزو إسرائيل للجنوب اللبناني تأكيداً لمفهوم الحدود الآمنة لإسرائيل سياسياً والاقتصادياً كما يشكل الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان سيطرة كاملة على نهر البقاع والأضرار الكامل يصلح لبنان لدرجة البقاء والأردن حتى الحيوية. وتعتبر إسرائيل طرفاً مشركاً في كل الأزمات المتوقعة على مستوى الوطن العربي ككل في تصاريح تامة مع كل من تركيا واليونان لاستغلال المرفأ الزاوي لأزمة العربية عقب أزمة الخليج. وتأخذ الأهمية الاستراتيجية لدراسة أزمة المياه بالوطن العربي عدة جوانب الأول قضية نهر الفرات وتصل إلى درجة البقاء ولا تحتمل وهناك قضية نهر الفرات لتأثيرها المباشر على سوريا وهي إحدى دول المواجهة مع إسرائيل. وكذا العراق باعتبار أن مشروع الكتاب التركي يتضمن الأناضول ليس سوى حلة من حلات التآمر على المياه العربية خاصة في العراق وسوريا وسنكون له آثار سلبية كبيرة على مياه دجلة والفرات حيث ستخلف مياه دجلة الآتية من تركيا من 17 مليار متر مكعب إلى 12.5 مليار متر مكعب ومياه الفرات القادمة إلى سوريا والعراق من 32.5 / 28.5 إلى 12.5 / 11.5 مليار متر مكعب وعليه فإن تشغيل مشروع الكتاب التركي بالكامل يؤدي إلى تدهور وضع في حصار حصتي العراق وسوريا عن المياه التي ستكون ملوثة وعالية الملوحة ومن المنتظر أن يماتي ستة ملايين عراقي موزعين ضمن سبع محافظات يخترقها نهر الفرات من هضبة المياه وأن 310 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية الضخمة سيحلها الضرر بسبب تدرج نوعية المياه وزيادة الملوحة. ولوردت دراسة المجلس الوطني العراقي أن نقصان كل ملوهر متر مكعب من المياه يؤدي إلى نقصان 26 ألف هكتار من الأراضي

المياه
الصراع العربي الاسرائيلي
عام

المياه

في

الصراع العربي الاسرائيلي : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المياه والحدود (٢)	محمد عبد الفتاح محسن	الاهرام	٤١٤٧٦	٢٠٠٠/٨/١	١٤
٢	المياه والحدود (٣)	محمد عبد الفتاح محسن	الاهرام	٤١٥١١	٢٠٠٠/٨/١٥	١٥
٣	حرب المياه العربية الاسرائيلية	"مجلة" فرطلس	ايزا ايلين	٥٨	نوفمبر / ٢٠٠٠	١٧

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الفتاح
الموضوع الفرعى :	الصراع العربى الاسرائيلى : عام	رقم العدد :	٤١٥٢٥
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٥

المياه والحدود (٢) الصعود إلى القمة

[illegible][illegible]

مؤتمر القاهرة الموضوعات التي تهم مصر في وضع قضية المياه على الأجندة السياسية المائية وفي رفع الوعي بالمشكلة في المجتمع كإجراء أولي. ومصر مؤثرة في أي لقاء إقليمي أو دولي في هذا الشأن. كما أن مصر مؤثرة في أي لقاء إقليمي أو دولي في هذا الشأن. كما أن مصر مؤثرة في أي لقاء إقليمي أو دولي في هذا الشأن.

[illegible]

مصر، ويؤيد ذلك في صورة بيان صادر عن
حزب الكونغرس الذي أصدره على أثرها رئيس تركيا السابق
سلطان بديمن بن توكاي من صاحة القلب في السبيل على يد مياه
البحر، وأقرت وترأسه هذا الفريق من ليقاتل القضاة لاجل
السلام ومع تصخم مشكلة المياه التي تواجهها إسرائيل لواجهة
احتياجات اليهودين الجدد، فتم حلل القضية على السبيل على يد مياه
البحر، وأقرت بوضعها اثر تحديدها بالنسبة لعدد السنين
التي سيمضي بها لكي تلحق خسرا لبلدنا القومي لأن ذلك يخالف كافة
القوانين والأعراف الدولية ويؤثر بعدا في الحقوق الثابتة تاريخيا
لقاينا.

[illegible]

سبق أن اشترت في موضوع المياه والحدود كان موضوعاً دلتما الحضور في الحلقه الاجتماعيه منذ ما قبل نشأة اسرائيل باعتبار ان المياه سرور تكون حاسما من موقفات تكوين الدولة واستمراريتها، وبعد نشأة اسرائيل لم يهدأ لمسئله المياه وما سرها عموما فمؤسسه في مراكز قضاة قنر والميات للحد من تشتت لجة التفرقة الدولية في اوصت باستمرار من نور الليطاني في اسرائيل كما ع. الرئيس دويت ارييل الذي ١٦ نوفمبر ١٩٥٢ مثلا خالصا له في وقت جوسنجر ريل الانصال مع الحزب الجمهوري في رئاسة امريكا في وقت ما لكي

اسم كاتب المقال : ليوا إلياس

الموضوع الرئيسي : المياه

رقم العدد : ٥٨

الموضوع الفرعي : الصراع العربي الاسرائيلي

تاريخ الصدور : نوفمبر / ٢٠٠٠

المصدر : "مجلة" قرطاس

حرب المياه العربية

الإسرائيلية

مخططات جاهزة وأخطار قائمة

حول هذا الموضوع صدر العديد من الكتب والدراسات لفراصة لوقوع والمستقبل وسحاولة إيجاد حل مناسب لمشكلة أزمة المياه في الوطن العربي، ومن الإصدارات الأخيرة كتاب «الامن المائي العربي بين الحاجات والمطلبات» للمباحث عبد القادر زروق الخادمي.

يتضمن الكتاب سبعة فصول بحثت في مواضيع عدة أهمها: مصادر المياه في فلسطين وحجم أزمة المياه في إسرائيل، وأقاليمها. وللشواريح الإسرائيلية للثروة المائية العربية، وحرب المياه العربية الإسرائيلية، وحجم أزمة المياه في الوطن العربي وسخطاتها المستقبلية... كما يتضمن جداول وخريطة نواحيسية، ونماذج من تفصيلات والمخططات الإسرائيلية لسرقة المياه العربية.

وفي مقدمته أشار الخادمي إلى أن حماية الثروات العربية مسألة استراتيجية ترتبط بالمستقبل

والوجود العربيين، ومن هنا فليس غريباً أن تشغل هذه المسألة حيزاً مهماً في التفكير الإسرائيلي.

كما أن المؤشرات الراهنة حول الأمن المائي العربي تشير إلى أن أزمة المياه ستفاقم وستؤدي إلى حروب أهلية داخلية، وتفتقر في أنظمة الحكم، وإلى التطرف السياسي فيها.

ففي عام 2000 يصل تعداد سكان الوطن العربي إلى حوالي 300 مليون نسمة، وسنجد أن 15 دولة عربية ستعتمد تحت ضغط الفقر المائي.



معرض ليوا إلياس

يجمع الباحثون على أن الأمن المائي العربي سيشكل في



للمرحلة القادمة أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة،

بسبب الانخفاض العام في كميات الأمطار، ونضوب الفيضانات الجوفية، والانهيار الزراعي

والصنعي، والانهيار السكاني، وموقف عدد من دول الجوار للتحكم بمنابع أهم الأنهار العربية

وتعديداً (إسرائيل) وشيخاً قشيقاً تتجسد صورة ملامح كارثية تهدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والاستقرار في وطننا العربي.

الموضوع الرئيسي : المياه

اسم كاتب المقال : ليزا إليس

رقم العدد : ٥٨

تاريخ الصدور : نوفمبر / ٢٠٠٠

الموضوع الفرعي : الصراع العربي الاسرائيلي

المصدر : "مجلة" قرطاس

حرب المياه

طرح الكتاب موضوع حرب المياه التي يتعرض لها وطننا العربي على بساط البحث، مشيراً إلى أن مشكلة العرب مع المياه ليست وحيدة الجانب، فهي مشكلة مع تركيا بقدر ما هي مشكلة مع إسرائيل، وستواجه هذه الأخيرة بحلول عام 2000 نقصاً بالمياه يصل إلى 800 مليون متر مكعب في السنة، والاتحisar في متسرب المياه الإسرائيلية قد يدفع مستقبلاً إلى مواجهات بين الدول التي يمر بها الأنهار الرئيسية في المنطقة، إذ يقول المدير العام لوزارة الزراعة الإسرائيلية إن أزمة نقص المياه في الشرق الأوسط هي قضية موفوتة، فإذا لم يستطع المسؤولون في هذه المنطقة إيجاد مخرج مقبول لهذه المشكلة، فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح أكيدة بسبب المياه والصراع عليها.

ولعل سوريا واحدة من تلك الدول التي تعاني السياسة المائية لكل من تركيا وإسرائيل) سماً، ففي عام 1990 أعلنت تركيا بداية تمهية بحيرة مياه اصطاعية ضخمة وراء سد أتاتورك، ولما قطع مياه مياه الفرات عن سورية والعراق، ووصلت إسرائيل إلى منبع النيل في إثيوبيا.

وليس سد أتاتورك هو الوحيد الذي ستفهمه تركيا، بل إنها تعمل على إقامة 22 سداً يكتمل العمل فيها عام 2005، والنتيجة ستكون قطع مياه الفرات عن سورية والعراق بنسبة الثلث سنوياً، وستحصل تركيا على 400% من حصتها، عندئذ ستكون سورية والعراق وتركيا على موعد مع اتفاق عادل، أو حرب معلنة، علماً أن طول نهر الفرات حوالي 2726 كم منها أكثر من 1000 كم في الأراضي السورية.

وسيلة إسرائيل مع سورية لا تقل خطورة عن سياسة تركيا، وما من شك أن سيطرة إسرائيل على حوضية الجولان السورية، لا ترجع إلى اعتبارات استراتيجية عسكرية فقط، إنما إلى اعتبارات استراتيجية مالية، فالهضبة تشرف على سهول الحولة ومنطقة طبرية ووادي اليرموك، كما أنها تشتمل على روافد نهر اليرموك، وعلى جزء هام من مواقع العمل في المشروع العربي الفقيدي لاستثمار نهر الأردن وروافده.

وهدف إسرائيل كان ولا يزال الاحتفاظ بالجولان لحماية أنظمة سحب المياه وضخها في بحيرة طبرية، وإجهاض أي محاولة عربية لتحويل نهر الأردن، أو تطوير نهر اليرموك، علاوة على أن احتلال إسرائيل للجولان أتاح لها السيطرة على

منابع (بقرياس) كما أن الجولان هي نقطة الانطلاق إلى نهر الباطني.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل لإسرائيل حق قانوني في تحويل مجرى الأنهار المحتملة؟ أو هل يمكن لدولة ما قطع مياه النهر الذي يمر في أراضيها دول أخرى غيرها، مجرد أنه ينبع أو يمر من أراضيها هي؟ يقول عبد القادر الحادي: «نص القسارت الدولي على أنه لا يمكن لأية دولة من الدول المشتركة في مجرى نهر واحد أن تحول مجرى هذا النهر بحيث يتسبب من هذا التحول إضرار بالدول الأخرى المشتركة فيه... ويقوم هذا البلد القانوني على أن حق أية دولة في النهر الذي يجري في أراضيها يكون مشتركاً معها فيه دول أخرى، ليس حقاً مطلقاً. وهذا مبدأ دولي ثابت تعمل الدول بمقتضاه... وقد بذلت منظمات الأمم المتحدة والبنك العالمي، جهوداً متواصلة للتخفيف من أزمة المياه، ولكن لا البنك العالمي ولا أي من هيئات الأمم المتحدة الاقليمية تملك السيطرة السياسية الفعلية أو الصلاحية للتفاوض حول مشاكل المياه بين الدول».

حلول... وكراهة

في نهاية كتابه يستعرض الحادي الحلول الممكنة لتجاوز أزمة المياه ودرء الأخطار المحتملة. وهذه الحلول هي:

- تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة للتكامل بين الموارد الطبيعية والجوفية.
- ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيض الهدر في استعمال المياه.
- إنتاج التجهيزات اللازمة وإعداد الخرائط المائية والمهيدرولوجية.
- التعاون الإقليمي في مراكز البحث والمجربة والشركات المشتركة العلمية والتقنية.
- دعوة الهيئات الإقليمية والدولية لاداء واجبتها في التقسيم العادل للمياه الدولية المشتركة المتوصل إلى اتفاقيات.
- إنشاء صندوق عربي لتمويل تكنولوجيا المياه وحفظ الاستثمار الجديد لها.
- وخلص إلى أنه يتعين من خلال ما سبق أن الواقع الاجتماعي للعرب بدق ناقوس الخطر، لأن الأمن للمقي مهدد حتى الموت، وأن الصراع على الماء صراع تاريخي إذ لم تقل صراع وجود. خاصة إذا علمنا أن الادبيات ففلسفية اليهودية تقول إن أي استجابة للتاريخ لا تتم إلا من خلال الضغط اللا محدود على الجغرافية، ويبدو أن أزمة المياه في وطننا العربي لا تزال التيم الاستراتيجي الذي يبدو أن أحداً في البلدان أو الهيئات الدولية غير مستعد

كتبه

المياه

الصراع العربي الاسرائيلي
المفاوضات العربية الاسرائيلية

الميساه

الصراع العربي الاسرائيلي

المفاوضات العربية الاسرائيلية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مشكلة الميساه في اسرائيل	جابر هادي حسن	الحياة	١٣٦٤٨	٢٠٠٠/٧/٢٤	٢٠
٢	الصراع على منابع نهر الاردن	سليمان الشبيخ	الحياة	١٣٦٤٨	٢٠٠٠/٧/٢٤	٢٢

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	جعفر هادي حسن
الموضوع الفرعي :	المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العدد :	١٣٦٤٨
المصدر :	المجلة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

مشكلة المياه في اسرائيل... والبحث عن بدائل ومصادر جديدة

جعفر هادي حسن *

■ من بين إحدى القضايا الخلاف المهمة بين سورية واسرائيل هو اصرار الأخيرة على دفع الحنود السورية على شواطئ بحيرة طبرية، حيث كانت حدود حزينان (يونيسكو)، إلى داخل سورية حتى لا يكون لها منفذ إلى هذه البحيرة بينما ترفض دمشق ذلك، وحجة اسرائيل في ذلك هو انها تخشى ان تصبح سورية مياه البحيرة أو تلوثها فيما لو كانت مشاطئة لها، ومطالبة اسرائيل هذه تظهر الالتماع التي تعطينا لقضية المياه، فهي تعاني مشكلة في المياه والبحيرة بالنسبة إليها هي خيار استراتيجي، لهذه البحيرة مصدرة للمياه الجوفية وبعض مشاريع التحلية الصغرى تزودها بثلث حاجتها من المياه، والتلقت الأخران تحصل اسرائيل عليها حذوها الصالحين، من الضفة الغربية وغزة والجلول ونهر الأردن بل حتى من لبنان.

والواقع البحيرة اتخذت قراراً في الخمسينيات بالآ يتجاوز النقص في منسوب مياهها أربعة أمتار، واعتبر هذا المنسوب خطاً خطراً لا يجوز تجاوزه، فهبوط المياه إلى أكثر من هذا المنسوب يساعد على شرب مياه مياه ملوثة عالية فينكسر بمياه البحيرة وتدخلها على لدى البعيد غير صالحة للاستعمال وفي في هذه الحال تحتاج إلى مسكبات الملايين من الدورات لتختصن من الإصحاح ولكن مستوى المياه انخفض في العام الماضي وتجاوزت الخط الأحمر للمرة الأولى في تاريخ الدولة

اليهودية. وكان سبب ذلك كله الخط في السنوات القليلة الماضية وكان العام الماضي أكثرها شحاً في المياه واثنان جفافاً إلى ان هطلت امطار غزيرة بعد ذلك فاصابت منسوب المياه إلى المستوى المطلوب.

وبسبب المياه خلصت اسرائيل نسبة المياه التي تزود بها المزارعين في عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ووصلت نسبة هذا الشخص إلى ٤٠ في المئة وأكثر من ذلك أحياناً، حتى أصبحت بعض المزارع على حافة الإفلاس واضطرت بعض المزارع لاستعمال المياه المعالجة، وأن منطقة النقب تزداد حثاؤها السكانية يوماً بعد يوم بسبب الهجرة المستمرة بدأ الأسقولوجون يبحثون عن مصادر للمياه في هذه المنطقة وأعيدت الحياة إلى مشروع سحب للمياه الجوفية على عمق مئات الأمتار. وكانت هذه المياه اكتشفت قبل عشرين سنة ولكن اسرائيل تركتها لعدم حاجتها للحمة لها آنذاك، ولا كانت الزراعة تستهلك ما يقرب من نصف المياه في اسرائيل فقد كانت هناك ذمات لتقلص نسبة المياه من مخصنين باستبدال بعض المحاصيل الزراعية المحتاجة إلى مياه كثيرة مثل البرتقال والفلح والأشوكاد وبمخاضات أقل استهلاكاً من هذه. ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة ويرى المعارضون أن هذا يفسد القطاع الزراعي الذي هو جزء اساس من المشروع الصهيوني الذي البت عليه الدولة اليهودية. ويقول هؤلاء إن الزراعة هي ضمان الأمن الغذائي.

وهؤلاء المعارضون هم من الذين يريدون لاسرائيل أن تحتفظ بمصادر المياه في الضفة الغربية وغزة حيث تسحب اسرائيل منها

حوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب بينهما تحصل السلطة الفلسطينية منها على ١١٥ مليون متر مكعب.

وهذا أقل بكثير مما يحتاج إليه سكان مناطق السلطة الفلسطينية وذلك، فهناك شحة في المياه للاستهلاك الصناعي بل سوق سواء للمياه، ويبدو أن مطالبة السلطة الفلسطينية بزيادة الكمية لم تنجح في القناع اسرائيل. وتقول اسرائيل إنها ستزيد هذه الكمية إلى ١٥٠ مليون متر مكعب في اتفاق الحل النهائي، ويحتشد الفلسطينيون ان اسرائيل ولدت لنفسها أكثر من ٣٠ بليون دولار خلال احتلالها الأراضي العربية كما ان اسرائيل مصممة على عدم ارجاع بعض المستوطنات لأنها القيمة في مناطق مصادر المياه الجوفية. ولذلك فهي ستمتاع في أن تكون هذه ضمن مناطق السلطة الفلسطينية عند الاتفاق على الحل النهائي.

وأن قضية المسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى اسرائيل فهي لم تتوقف عن البحث في الحصول على مصادر أخرى. ومن الخيارات المطروحة نقل مياه من غيرها في حاويات مطاطية ضخمة استعملتها في الحرب الصالفة الفلسطينية لنقل الوقود، وتستعملها تركيا في الوقت الحاضر لنقل المياه في قنصر حيث تسع الحاوية ٢٠ مليون متر مكعب من المياه.

ويرى خبراء اسرائيليين أن اسرائيل لو أرادت استعمال مثل هذه الحاويات فإنها لا بد من أن تحمل اضعاف تلك الكمية للحاوية الواحدة وهذه غير متوفرة في الوقت الحاضر. ويعتقد أن بناء تركيا لحظة ضخ كبير صرفت

عليها مبالغ طائلة على أحد الأنهار قرب الموصل داني موقعاً لاستيراد المياه من تركيا بهذا الطريقة من قبل اسرائيل أو غيرها.

ومن هذه الخيارات خيار الحصول على المياه من تركيا بواسطة مد الأنابيب، وكانت فكرة بناء شعبة أنابيب تحمل المياه إلى الشرق الأوسط الشرقيها الرئيس القري الرامل وورغوت أوائل في الثمانينات وسميت في حينه «الأنابيب السلام».

وتقوم الفكرة على مد أنبوب من تركيا عبر العراق وينتهي بالكويت وأخر عبر سورية إلى الأردن ومن ثم ينتهي فرع منه إلى اسرائيل.

وكانت اسرائيل الفكرة متناقضة هذا المشروع في محادثات واي ريفر عام ١٩٩٥ وارسل معروض اميريكي إلى تركيا في حينه لهذا الغرض ولكن تركيا على ما يبدو لم تكن مستعدة وهي في الوقت الحاضر مستعدة في موقعها لأنها تريد أن تستفيد من كل مشروع تدبر من المياه تصدرو، وكان الرئيس السابق سليمان ديميريل قال «ان تركيا لا تريد أن تسهم في تدبير عملية السلام في الشرق الأوسط بمياه مجانية ويتعذر أن نغلق هذا المشروع. تحمل إلى ٢٠ بليون دولار.

ومن الخيارات الأخرى نقل مياه النرويج من القبة بعد إذابتها ثم نقل مياهها لسط معلة لحد المياه.

وكما وجد الحيد الشركات الانجليزية المختصة بمياه ذكرت أن مسؤولي اسرائيليين طلبوا منها في العام الماضي أن تقوم بدراسة جدوى حول هذا الموضوع كما في مديان لأحدى الشركات التي تقدمت للتمهنة زاروا

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	جعفر هادي حسن
الموضوع الفرعي :	المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العدد :	١٣٦٤٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

وللمبحث عن انتاج مياه ريخصة في مراكز البحوث والدراسات في اسرائيل تنشيط في هذا المجال مثل «مركز بحوث مصار المياه وتقنياتها في معهد وايزمن وفي «التقنيون» وفي مركز «راش» هانغاف، جنوب يدر السبع، ومن التقنيات التي يركز عليها هذا المركز تقنية جديدة تجعل المصاحيل الزراعية من الدرجة الاولى تتكيف مياه من الدرجة الثانية ذات ملوحة عالية مثلاً.

اما مشاركة اسرائيل في تمويل مركز لبحوث المياه في سلطنة عمان والذي اقرت انشاءه لجنة المياه للمنطقة من مؤتمر مدريد فهي مشاركة على ما يبدو هدفها الرئيسي التطبيع أكثر منها شيئاً آخر. إذ تشترك في هذه اللجنة من الدول العربية إضافة إلى عمان، الأردن، فلسطين وبعض دول شمال افريقيا وبعض دول الخليج. فيستلزم الذي تحصل عليه اسرائيل من هذه المشاركة في المجال الاقتصادي والسياسي هو أكثر بكثير مما تنفذه على بعض الشجارب والدراسات في المركز المذكور. كما أن البحوث الحقيقية التي تقوم

بها اسرائيل في هذا المجال تجري في مراكزها ومعاملها المذكورة سابقاً.

كما أن اسرائيل تامل في الحصول على مياه من لبنان بعد توقيع اتفاق سلام معه فهي تعتقد أن في هذا البلد مياه غائصة عن حاجته ويمكنه أن يزودها بربع حاجاتها لمدة ٢٠ سنة أو أكثر.

ويبدو أن اسرائيل ستسفي مسيطرة على بعض مصار المياه العربية فهي مياه تحصل عليها من دون مقابل والعرب عاجزون عن إجبارها عن للتخلي عنها إذ هم اليوم أضعف من أن يقوموا بذلك.

والمياه العربية التي تروي عطش اسرائيل منذ عقود وتعتبر من أهم المكتسبات التي حصلت عليها خلال احتلالها للأراضي العربية هملاً كان شيجحصل للاقتصاد لولاها، وقال كاتب معروف أن اسرائيل لم تفرض نفسها على العرب بل أجبرتهم أيضاً على أن يعوها باسباب بقائها.

اسرائيل في شباط (فبراير) الماضي للفرش نفسها، ولكن بعض المسؤولين في اسرائيل مثل رئيس مؤسسة المياه يعتقد أن قضية نقل المياه بنقالات هي قضية ليست بالسهولة التي تبدو فيها.

فناقلات النفط تحتاج إلى عملية تنظيف طويلة كما أنها يجب أن تغطي بطلاء خاص يمنع تسرب مواد كيميائية أو روائح كريهة. كما أن تكلفة المتر المكعب الواحد الواصل بالنقالات إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط هي ضعف تكلفة المتر المكعب المحلى من مياه البحر. والخيار الآخر الذي تفكر فيه الحكومة الاسرائيلية هو إقامة مشاريع لتحلية مياه البحر. وهو خيار ليس جديداً. إذ كانت الحكومة التفتت مع إحدى الشركات الاسرائيلية للعرولة على إقامة مشروع لتحلية المياه في جنوب السودان ولكن الاتفاق الغي من جانب الحكومة وما زالت الشركة تحاول اقناع الحكومة لتحليل هذه الفكرة.

كما عرض مسؤول «مركز الشرق الاوسط للسلام والتعاون الاقتصادي» وهو مركز امريكي، على اسرائيل إقامة مشروع لتحلية مياه البحر لا تزيد كلفته على ٢٠٠ مليون دولار لتمويله شركات عالمية شرط أن تضمن اسرائيل شراء المياه لفترة ما بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة ويكون المشروع بعدها ملكاً للدولة. وقدرت كلفة انتاج المتر المكعب فواحد بـ ٥٥ سنتاً بدل ١٨٠ سنتاً وهي الكلفة الحالية.

كما عرض هذا المسؤول إقامة مشاريع معالجة على الأردن والسلطة الفلسطينية وهناك معارضون لال هذه المشاريع في اسرائيل ويعتقدون أن كلفة ٥٥ سنتاً ما زالت مرتفعة مقارنة مع كلفة الماء الطبيعي فهي ثلاثة أمثاله.

واسرائيل تحتاج إلى مشاريع كثيرة مثل هذه لأن استهلاكها للمياه يزداد بأكثر من ٣٠ مليون متر مكعب في السنة. وعلى هذا فإنها ستحتاج إلى إقامة مشروع في كل سنة ونصف السنة لتلبية الحاجة إلى المياه. بينما يرى رئيس مؤسسة المياه في الدولة أن الحكومة تضطر للاخذ بهذا الخيار (تذكرت الأخير أن الحكومة بدأت محادثات لإقامة مشروع تحلية).

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	سليمان الشيخ
الموضوع الفرعي :	المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العدد :	١٣٤٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

الصراع على يتابع نهر الأردن

الदान وبانياس والخاصباني هل لها في التسوية نصيب؟

سليمان الشيخ *

■ هناك شبه الاتفاق على ان الحروب المقبلة، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، ستكون على المياه.

لذلك وإقراراً بأهمية هذا المورد، فإن اللجان المتخصصة الأطراف التي يشارك فيها ممثلون من كثير من دول العالم، والتي واكبت مؤتمر مدريد منذ سنة ١٩٩١، جعلت بدأ رئيساً من بنود بحثها وتفاوضها، بل وفي رسمها الاستراتيجي لاستئصال المنطقة، هو الماء. على رغم عدم مشاركة سورية ولبنان في هذه اللجان حتى الآن، إذا كان الأمر كذلك، فما هو حال الأنهار المشتركة، أو الحصادية والمشاركة بين العرب وإسرائيل؟

وما هو الوضع تحديداً بالنسبة إلى روافد نهر الأردن، خصوصاً العليا منها، والتي كانت عنواناً مهماً من عناوين الاتفاقيات والحروب الصغيرة والكبيرة التي قامت بين إسرائيل، والقطار العربية، خصوصاً مع سورية في عقدي الخمسينات والستينات؟

إننا نطرح هذه الأسئلة، أو نذكر بها، بعد أن راجت وتروج استهدافات معينة تتعلق بمياه نهر الليطاني، اللبناني المنبع

التي تمت الأنهار والروافد والينابيع والواديان مدق من المياه قلما تنضب.

ومن بين تلك الأنهار، نهر الأردن، أو نهر الشريعة بحسب بعض المصادر في بلاد الشام، ونهر الأردن هذا تمثل حكايته عنواناً لصيانتها، أعني عنواناً للمساءلة.

فإذا كانت منابع النهر الأساسية هي من جبل الشيخ، فإن فروعها الأساسية تأتي من الأنهار الآتية سورية، لبنان، فلسطين والأردن.

إلا أن قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين سنة ١٩٤٨، أدخل في الحياة كلها في دوامة من المشاحنات والمنازعات والحروب الصغيرة والكبيرة، كما ذكرنا، لم تلت حتى الآن.

فالإساءة للوجود داخل فلسطين المحتلة كانت تكفي سكانها، إلا أنها تحملاً لا تكفي خمسة ملايين نسمة أو أكثر، ومشاريع صناعية والصناعية وزراعية وإروانية طموحة لفرض أسواق - الشرق الأوسط - بل وغزو أسواق العالم بأكمله. وقد يكون استصمام وري أراضي صحراء القرب في جنوب فلسطين هو العقول الأبرز في هذه المشاريع.

وإذا... من أين تأتي إسرائيل بالمياه الكافية للاستجابة إلى حاجات المشاريع التي يمكنها تنفيذ كياناتها، وجلب المهاجرين إليها، والتوسع في مشروعاتها ومخططاتها؟

والنصب، الذي لا يحاذي التحول بين لبنان وإسرائيل، خصوصاً أن تقارير كثيرة بينها تقارير من وكالات متخصصة تتبع منظمة الأمم للتفدية وغيرها، أفادت أن بعض مياه نهر الليطاني يتم الاستحواذ عليها بواسطة أساليب تقنية عدة من قبل الكيان الإسرائيلي، وسيوضح هذا الأمر بصورة جلية بعد أن انسحبت إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة (الشريط).

إذا كان الأمر كذلك، فما هي المعطيات والظروف والمراحل التي مرت بها روافد نهر الأردن العليا: بانياس والخاصباني (الزواني) وخصبانيا (بدان، وعل، الشقار، في هذا المجال يسقط حق الأنهار العربية في مياهها، أو بعض مياهها؟

وما هي حكاية تلك الأنهار التي تكون ساء يسمى بالأردن الأعلى، لنبدأ بالمعلومات، الفنية، المتعلقة بهذه الأنهار، أي منابعها ومصباتها وقوة تدفقها وجريانها، لنصل إلى ما صابها.

خزان المياه

يذكر أن جبل حرمون أو الشيخ - من كثرة الطوق التي تغطي قممه - الذي يصل ارتفاعه إلى حوالي ٢٨٠٠ متر فوق سطح البحر، هو خزان المياه في منطقة بلاد الشام، إذ أن الثلوج المتركمة على قممه طوال العام تقريباً هي

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	سليمان الشيخ
الموضوع الفرعي :	المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العدد :	١٣٤٨
المصنف :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

والأما معنى أن تبذل الحركة الصهيونية المال والجهد سنة ١٩٢٦ كي تلقي محطة كهرباء روتنبرغ عند أهم نقطة استراتيجية تلقي فيها الحدود الفلسطينية - الأردنية -

وما معنى أن تبذل الحركة الصهيونية بيع امتياز تجفيف بحيرة الحولة سنة ١٩٢٤ إلى

شركات عربية،

ياشترت الحكومة الإسرائيلية تجفيف بحيرة الحولة سنة ١٩٥١ على رغم احتجاج الحكومة المصرية، بل وعلى رغم الاتفاقيات التي كانت تؤولي بين الجيشين السوري والإسرائيلي، وأنهى مشروع التجفيف سنة ١٩٥٣ من قبل الكيان الإسرائيلي،

وبعد ذلك

أن أوان تحويل مياه الأردن الأعلى كي تصل إلى النقب لاستصلاح أراضيها وأرواء المستعمرات فيها، كان إسان حلال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة يقول، وبدا الكيان الإسرائيلي ينفذ المشروع فعلاً، فاعترضت سورية ولبنان والأردن، كسائر المشروع يعترضون على حقوقهم، ويفقدون مصائر مهمة من مياههم وأراضيهم.

بل وبدا الجيش السوري يقصف مواقع التحويل في خاضرة بحيرة طبريا، ليجبر

الإسرائيليين مكان التحويل، إلا أن الاتفاقيات توالى، مما حدا

بإولايات المتحدة كي إيقاض إيك جونسون إلى المنطقة اعتباراً من سنة ١٩٥٣ كي محاولة منه لتفادي

الذراع، ومن ثم طرح مشروع لتقسيم المياه، عرف باسمه

مستنداً إلى مشروع سابق وضعه الجيش تشبارة من طرح المشروع للتداول العربي سنة

١٩٥٣، إذ قدر كميات مياه حوض الأردن - الأعلى والأسفل - أي

اسفل بحيرة طبريا - بـ ١٢١٣ مليون متر مكعب، أقرت توزيعها على الشكل الآتي: ٧٧١ مليون متر مكعب للأردن، ٤٥ مليوناً لسورية، ٣٩٤ مليون متر مكعب لإسرائيل،

ولا شيء للبنان

وهذا يعني أن البحر يتناثر كثيراً بفعل كميات الأمطار التي تتساقط طوال العام، ونهر الحاصبياني لبنان المنبع، لكنه يسير بمحساة الحدود الفلسطينية ليصب في بحيرة بحيرة طبريا.

- يانديس، تخفي من يتابع جبل الشيخ ويسير في الخطر السوري بمحساة الحدود الفلسطينية ليصب في بحيرة طبريا كمناطير، ويبلغ متوسط

منسوب مياهه في العام حوالي ١٢١ مليون متر مكعب، وتراوح هذا المعدل في الربع قرن الأخير ما بين ١٢ مليوناً و ١٩٠ مليون

متر مكعب في السنة.

وهذا يعني أن منسوب المياه

التي تجري في هذه الأنهار الثلاثة سنوياً يتناثر ٥٠٠ مليون متر مكعب، وتقتصد الأنهار الثلاثة

أنشاء بحسولها الأراضي الفلسطينية لمسافة ستة كيلومترات على ارتفاع ٧٠ متراً

فوق سطح البحر، لتواي جريانها متحدة تحت اسم الأردن الأعلى

ليصب في بحيرة طبريا، بعد أن تنضم إليه مجموعة من الينابيع والأنهار الصغيرة، ليصل منسوب

مياه الأردن الأعلى الذي يصب في بحيرة طبريا إلى حوالي ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، وهذا

يمثل حوالي ٤٠ في المئة من كمية المياه المستعملة في إسرائيل.

الأردن والمياه

نذكرنا من قبل، أن تدفق المهاجرين على فلسطين من جميع أنحاء العالم وطرح مشروعات

طموحة كاستصلاح أرواء أراضي صحراء النقب - من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

كان لا بد له من مستنزل - العرب ولو قليلاً، خصوصاً أن الأرض

والمياه العربية الأخرى - غير فلسطين وما فيها - كانت - وما

ما زالت - محظوظة الكيان الصهيوني، بل وأن تلك الأضواء كانت موجودة قبل قيام الكيان

الإسرائيلي سنة ١٩٤٨.

لحظة المخططون الاساسيون

لإقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين كما لحظت الاقتراحات الصهيونية منذ أن تم التفكير

بإقامة الكيان على الحاجة إلى مياهه وأذنه، لذلك فإن كل

المشروعات كانت تؤكد على الاستيلاء أو سرقة المياه القريبة، أي بوضوح مياه أنهر: الأردن، والياردن، واليرموك.

فما الذي حصل للأردن على سبيل المثال؟

عنوان مرحلة

يتكون الأردن الأعلى من ثلاثة أنهار رئيسية، وبعض الفروع والجداول الصغيرة الأخرى، والآنهار الثلاثة هي:

- الدان، أو القاصي، وينبع من جبل الشيخ بالقرب من الحدود السورية، وهو أكبر الأنهار

الثلاثة وينبع في وسط فلسطين وإن كانت بعض مصادر مياهه

تعود إلى مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل، ومسعدة هي إحدى بلدات الجولان.

والنهر دان الجريان ولا يتناثر كثيراً بفعل كميات الأمطار الهائلة، ويصل معدل منسوب

مياهه إلى حوالي ٢٥٥ مليون متر مكعب في العام، وأدنى منسوب

لجياهه هو ١٧٣ مليون متر مكعب في السنة، في حين أن أعلى

منسوب لجريان مياهه يصل إلى حوالي ٢٨٥ مليون متر مكعب في

السنة، وهذه النسبة تمثل حوالي ٥٠ في المئة من منسوب مياه

الأردن الأدنى ويسمى نهر - بتفاهل لداني في إسرائيل.

- الحاصبياني: يتكون من

أنهار نهري أوزاني وحاصبيا، وكلاهما يتبعان من سفوح جبل

الشيخ في لبنان، ويتكون نهر حاصبيا من مجموعة الينابيع

التي تخفي الحاصبياني الأدنى، ويضاف إليها مجموعة أخرى من

الينابيع تخفي النهر الذي يصل متوسط منسوب مياهه السنوية

إلى ١٢٨ مليون متر مكعب، وأرواح هذا المنسوب ما بين ٥٧

مليون متر مكعب إلى ٢٣١ مليون متر مكعب سنوياً في ربع القرن

الأخير.

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	سليمان الشيخ
الموضوع الفرعي :	المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العدد :	١٣٤٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

وتوالت بعدها الاستعدادات، ووصلت قسماً منها في عنوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الذي احتلت إسرائيل على اثره كامل مساحة الأرض الفلسطينية وممرات الجولان السورية، وسبباً المصرية.

واكملت إسرائيل تحويل نهر الأردن الأعلى إلى صحراء القصب بعد ذلك، فتفتح عن القصب - زيادة الملوحة في بقايا النهر - بعد خروجه من بحيرة طبريا (الأردن الأدنى). ورايت بأم عيني السمك ميتاً من ملوحة المياه في أغوار الأردن.

- حرمان ١٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي السورية من الاستفادة المناسبة.

- حرمان حوالي ٤٠ ألف دونم من أراضي الأردن من استحداث المياه العذبة، والحصول دون تطوير ٨٠ ألف دونم أخرى.

- ولم تكف إسرائيل بما أنجزته وحققته بل أنها سعت إلى السيطرة على المنطقة التي يمر فيها نهر اللطاني - أكبر الأنهار اللبنانية - وغرت لبنان غير مرته آخرها سنة ١٩٨٢، وأبقت قسماً من جنوبه ريفية لديها، إلى أن تم تحريره وخروج القوات الإسرائيلية منه في ٢٠٠٠/٥/٢٤.

وما زال وضع مياه نهر اللطاني ملتصقاً حتى الآن.

ويعد... لا شك في أن مياه الأردن الأعلى ما زالت تنبع وتسير في الأماكن التي كانت تنبع وتسير فيها قبل الاحتلال الإسرائيلي لتغذي من المناطق العربية بعد عنوان سنة ١٩٦٧.

فهل تقادم زمن الاحتلال يقضي على الحقوق العربية الواضحة والبيّنة في مياه هذه الأنهار؟

وهل مشروعات التنشوية السلمية المطروحة يمكنها أن تحسّن الحق العربي في مياه الأردن الأعلى، لتعسيف بعض الأرض ليكون ذلك على حساب الحق في المياه؟

إن التهجير وإن ميثاقين والخصاصات شواهد على حق العرب الواضح والمصرح في مياههم، فهل يمر قطار التنشوية على هذا الحق أيضاً؟

رفض العرب المشروع، كما رفضه الكيان الإسرائيلي، خصوصاً أن المشروع - الاقتصادي - أقدم نفسه في المشكلة السياسية القائمة، وأعلن جونسون نفسه: إن المشروع يحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

استأنف الإسرائيليون عمليات تحويل الأردن الأعلى إلى صحراء القصب اعتباراً من سنة ١٩٦٦، فعادوا العرب محاولات منع ذلك. ومن بينها دعوة الجامعة العربية سنة ١٩٦٠ إلى تحويل نهر الأردن.

قرارات وخمسة

في عسّام ١٩٦٤ أعلن الإسرائيليون أنهم على وشك إنجاز المرحلة الأولى من إيصال مياه الأردن إلى القصب، مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى دعوة الرؤساء العرب إلى مؤتمر قمة. كان الأول بينهم سنة ١٩٦٤. وقد توصل الرؤساء إلى إصدار قرارات عدة من بينها:

- القرار بتحويل نهر الأردن وتشكيل هيئة سميت بهيئة استغلال مياه نهر الأردن ورؤسائه، تتولى مهمة وضع التصاميم والاشتراط على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية في كل من لبنان وسورية والأردن. ولحسباً بدأ العرب بوضع التصاميم والمخططات لتحويل النهر، بل وياشروا العمل على بناء سد أطلقوا عليه اسم «شالد بن الوليد» في مواقع المخيمة على نهر اليرموك بعد أن يلتقي بفناء المياه التي تجر مياه نهر ياناس واحد فروع المسمى بنهر الرافد. وتكثفت إسرائيل استعداداتها

بعد ذلك على سورية والأردن بل وقصفت مواقع التحويل في ١٩٦٦/١١/١٣ بقذائف التناير. ويقول غيف اللزري في كتابه «إسرائيل واليهاد» درايت روي العين المجردة الآلات لمطوية والمضروبة في قصر وادي نهر اليرموك بعد سنوات من قصفا، وربما ما زالت حيث هي.

المياه العالم

المياه

العالم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المبادئ العامة للقانون للمياه	ضياء الدين القوصي	المجلة القانونية "مجلة"	١٤١	يونيو/ ٢٠٠٠	٢٥
٢	المياه أزمة نول وحكومات	الجريدة	الأهرام المصري	٣٤٨٢	٢٠٠٠/١١/٨	٢٧

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	ضياء الدين القوصي
الموضوع الفرعي :	العالم	رقم العدد :	١٤١
المصدر :	السياسة الدولية (مجلة)	تاريخ الصدور :	يوليو/ ٢٠٠٠

المنتدى العالمي للمياه

مؤتاه (باريس ٢٠٠٠)

١. ضياء الدين القوصي

١- المشاركة - الشراكة: على الرغم من أن فكرة الشراكة أصبحت من الأفكار المقبولة لدى العديد من الدول والمنظمات إلا أن مثلي المشاركين أبداً اعترفهم على أن تقتصر الفكرة على المشاركة في تنفيذ البرامج الحكومية وبالطبع بالمشاركة الديمقراطية للمواطنين في تنفيذ السياسات المائية ومشروعات المياه وفي إدارة الموارد والمصادر المائية.

٢- من الرؤية إلى التنفيذ: أشار الأمير إلى أنه في وقت انعقاد المؤتمر يمتد خمسة آلاف طفل نتيجة الإهمال بالأمراض التي تصيب من عدم المصمول على المياه النظيفة وعدم وجود نظم الصرف الصحي المناسبة لهم والأمراض الأخرى المرتبطة بالمياه (البهارسيا - الإنكستوما - التيفويد - الملاريا - ... إلخ).

٣- أما الإعلان الوزاري فقد بدأ - على غير العادة - بالتكليف على ضرورة تلخيص الفلسفة الأولى من الأمن المائي خلال القرن الحادي والعشرين وبشمان وصول المياه العذبة لكافة أفراد البشر بالقرن الثاني وتكاليف يستطيعون تحملها حتى يتمكن الجميع من المياه الصحية السليمة والتمتع بقدرة إنتاجية عالية وحمايتهم من المخاطر المتعلقة باستخدامات المياه والأمراض التي تنتقل من خلالها - يلاحظ هنا أن دولة امتياز المياه كسلطة اقتصادية (قوة الأرض - ريادة جانيو - ١٩٩٢) قد أخفقت وحل محلها أن الماء الذي لا يمكن الاستغناء عنه للحياة والصحة والبيئة والمتطلبات الأساسية للتنمية "في حق القادر وغير القادر والفني والمقفر والغني والفقير" على حد صواب. ثم استطرد الإعلان ليحدد سبعة تحديات تواجه البشرية في القرن القادم هي :

١- ضرورة إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بتلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه.

٢- دعم الأمن الغذائي بتحسين قسط كاف من المياه لإنتاج الطعام وخاصة للفقراء والضعفاء - يلاحظ هنا أن العديد من الدول طالت حفر القنوات الإسرائيلية من فوجيه أكبر قدر من الماء للأراضي غير الزراعية خصمها في الرياء التي يسودها الضح المائي .. إلا أن تلك هذه التوجهات عارضتها مصر بشدة على

انعقد المنتدى العالمي الثاني للمياه بمدينة لاماي الهولندية على مدى أسبوع شمل فعاليات المنتدى ثم الاجتماع الوزاري العالمي للمياه وانتهى بإعلان لاماي للمياه.

ركز على العهد في كلمته الختامية على عرض نتائج الرؤية العالمية للمياه والتي خُصمت إلى مجموعة من الأفكار التي تحدد العلاقات بين الحكومات ومستخمي المياه والقائمين على تنفيذ مشروعاتها يمكن حصرها في النقاط التالية :

١- خصخصة المياه: حتى يمكن الوصول إلى الأمن المائي فإن المياه يجب أن تكون الشغل الشاغل لكل فرد من أفراد المجتمع الإنساني وليست فقط مهمة الحكومات وخبراء المياه والمحترفين في مجالها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال الانتقال من احتكار الحكومات إلى سيطرة القطاع الخاص .. بل أن التأكيد يجب أن يكون على أن الموارد المائية ما هي إلا ثروات تاريخية وميراث عام.

٢- استدامة تكاليف الخدمات المائية: مع أن الماء ميراث عام إلا أن ذلك لا يعني تقديم الخدمات الخاصة ببقائها وتوزيعها وتلقيها في مجالها قبل وبعد الاستخدام وإعادتها مرة أخرى إلى البيئة أو المستخدمين الآخرين في صورة نظيفة - لا يعني ذلك تقديم كل هذه الخدمات مجاناً - لأن الاستدامة في تقديم الخدمات وصيانة البنية الأساسية والتنمية اللازمة لهذه الخدمات وإحلالها وتجيدها إما من خلال مدراء محترفين يمكن للمستخدمين مساوئهم وتوجيههم أو من خلال المستخدمين أنفسهم يستلزم أن يدفع كل مستخدم المياه لتلصق الفاعل مقابل الخدمة التي يحصل عليها.

٣- الحق في الحصول على الماء: هناك شبه إجماع على أن لكل إنسان الحق في الحصول على حاجته من مياه الشرب النظيفة ويوجد سبل الصرف الصحي المناسبة في خدمته - وكما أن مياه الشرب والصرف الصحي حق من الحقوق الإنسانية فإن الأمن الغذائي للأمن الذي تعيش في الريف وحق هذه الأسر في إنتاج ما تحتاج إليه من الغذاء وتدير ما تحتاج إليه من الدخل يضاف إلى ضرورة حصول هذه الأسر على المياه اللازمة لإنتاج المحاصيل التي تكفل هذا الحق.

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	ضياء الدين القوصي
الموضوع الفرعي :	العالم	رقم المجلد :	١٤١
المصدر :	السياسة الدولية (مجلة)	تاريخ الصدور :	يوليو/ ٢٠٠٠

أساس أن الأنشطة الزراعية تعني تخفيف الهجرة من الريف إلى المدن بتثبيت المزارعين في قراهم وكهالة حد أدنى من الأمن الغذائي وتشغيل أيد عاملة ومن ثم فلا مخاض من الاستثمار في التنمية الزراعية حتى تحت ظروف المعجز المناخي.

٢- حماية المنظومة البيئية بإدراجها بالشكل الذي يحافظ عليها ويمنع تدهورها.

٤- اقتسام مصادر المياه بالتصديق بين الاستخدامات المختلفة داخل الدولة وفيما بين الدول وإدارة أحواض الأنهار بشكل يسمع بالإستدامة للتنمية لكافة.

٥- التحكم في المخاطر التي تنجم عن السيلول والفيضانات ومقاومة الجفاف والتصحر والتلوث.

٦- إدارة المياه بطريقة تعكس قيمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة الوعي العام لدى المستخدمين بهذه القيم - وقد أخيف هذا لأجل مرة ما نسمه ...

"الاتجاه نحو تمشين (تسمير) خدمات المياه (وليس المياه نفسها) لكلية كل تكاليف تقييمها مع مراعاة للعدل والإحتياجات الأساسية للفرد والقطاع" ...

وهذه أيضاً مفاهيم تصالف لأول مرة وتعطي كل دولة الحق في وضع القوانين التي تتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٧- إدارة المياه بطريقة تسمح بمشاركة المستخدمين ووعاية مصالحهم.

ولمواجهة هذه التحديات طرح الإعلان المبادئ الآتية:

١- تصميم الجميع على مواجهة هذه التحديات بتصميم الخدمات وتشجيع الابتكار التقني والمالي وغير التقليدي.

٢- شجيرة تبنى سياسة الإدارة المتكاملة لمصادر المياه التي تشمل التخطيط والتحكم في مصادر المياه والراضى بالشكل التقليدي وغير التقليدي مع أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاعتبار وذلك بالنسبة للمياه السطحية والجوفية والنظم البيئية التي تتدفق من خلالها المياه بما يفهم جودة توقيتها في النهاية مع توجيه الاهتمام الخاص للفرد والنساء وإلى مناطق الضعف المالية مثل دول الجزر والبلدان التي لا تطل على البحار والتي ليس فيها ظهور محروبي.

٣- تصد الإدارة المتكاملة لمصادر المياه على التعاون والمشاركة على جميع المستويات من الأفراد وحتى المنظمات الدولية وعلى أساس الالتزام السيلسي والإيراث الاجتماعي والثقافي على المستوي الوطني والإقليمي والدولي مما يعمل على استدامة الموارد والاستفادة بها لأطول وقت ممكن.

٤- وضع آلية لتابعة تطوير وتحول المبادئ المتفق عليها إلى فعاليات على أساس المشاركة والتنسيق بين الحكومات والمواطنين.

الموضوع الرئيسي : المياه

الموضوع الفرعي : العالم

المصدر : الأهرام المسائي

اسم كاتب المقال :

الجريدة

رقم العدد :

٣٤٨٢

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/١١/٨

المياه أزمة دول وحكومات!

لها سلعة اقتصادية وعلى أن تصمم الجهات الدولية للثروة والوقود الفنية في للتشويه

وفي مارس ٢٠٠٠ أكد الإعلان الصادر من المؤتمر الدولي الثاني للمياه المستقل الذي نظمه المجلس العالمي للمياه في لاهاي إنشاء المجلس العالمي للمياه والأمن والمياه ولكن بمثابة هيئة ثقافية مهمتها فرض النزاعات الدولية حول المياه والوقود العالمية وإنشاء نظم جديدة للثروة وتنفيذ الرؤية العالمية من خلال شبكة موزعة على مستوى العالم ودراسة كيفية تحريك الأموال الموجودة لدى القطاع الخاص لاستخدامها في تنمية الموارد المائية بما يكفل حماية رأس المال وحماية حقوق المستهلك خاصة الفقراء في الدول النامية من أجل سد الفجوة الموجودة حاليا في مجال التنمية بهذه الدول ذلك أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وبموجب آتينا من حقوق الإنسان الأساسية.

لقد حاول المؤتمر الدولي الثاني للمياه في انضمام جميع دولي نشته المجلس العالمي للمياه منع تحول مشكلة المياه إلى خضمر شعراء وروايات للبشرية خاصة الفقراء وبعد نهما إعلان لاهاي ٢٠٠٠ لتجديد التنمية السريعة التي تهدد بوقوع حروب المياه وهي نتيجة الاحتياجات الأساسية من جميع القواهي ومن ثمة من توافر الغذاء وحماية البيئة التي هي وماء وتنطق التنمية وملازمة مصادر المياه والاعتماد في المناطق وحرار كمية المياه وتوافر الأمانة المائية السريعة.

ودعا الإعلان إلى إشراك جميع القطاعين بالمياه في العالم لإيجاد هذه التحديات والعمل على إيجاد كل أفراد المجتمع بالتصام المياه بعبارة محكمة وأقل شروط طرية للجميع تضمن انصافا طبيا من الأعداد والقدرة كما اقترح المجلس العالمي إنشاء صندوق لمساعدة الدول النامية في حل مشكلة المياه

ولأن نزاعات المياه تتدهور وتتفشم بما يدعو إلى تنظيم استخدام الدول المتقدمة والذين لقد انعقدت اتفاقيات عدة بين دولي قتي يجري فيها الجري الأساليب للثروة ولكل التي يجري فيها الجري الأولى ولكل لإيجاد نوع من القوانين بين مصالح الأطراف إلا أن تصارب هذه المصالح دفع القول الواقعة على أن الأمور إلى محاولة الحصول على أكبر قدر من الاتفاق بمياه كما يمكن بالمثل القوة للسيطرة أن تستخدم المياه للفرش إرفاقها السياسية الأمر الذي قد يؤدي إلى نزاع بين الدول مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويضرهما للخطر وهنا تبرز الحاجة إلى تنظيم دولي للأمن الدولي في المياه بعبارة محكمة وأقل شروط طرية للجميع تضمن انصافا طبيا من الأعداد والقدرة كما اقترح المجلس العالمي إنشاء صندوق لمساعدة الدول النامية في حل مشكلة المياه

يواجه العالم أزمة متصاعدة في كفايته من الماء لتشكّل الدافع إلى توتر في العلاقات الدولية قد يصل إذا فشل التنظيم القانوني الدولي أو الاتفاقية في الانتفاع بمياه الأنهار إلى نزاع بين الدول مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويضرهما للخطر بل إلى النزاعات المسلحة بفعل تضارب المصالح بين الدول الواقعة على نهر واحد.

وتتفاقم المشكلة بالنسبة للدول التي لايجري فيها أنهار ذلك أن توفير المياه يمثل عنصرا أساسيا لممارسة الإنسان حقه في الحياة الذي لايتحقق إلا بالحق في التنمية وحق جميع الشعوب في الرأقي ورفع مستوى الحياة الاقتصادية وثقافيا وسياسيا في عملية شاملة.

لذلك أن الماء دخل ساحة السياسة بحيث أصبحت المياه قضية أمن قومي سواء في يمتلكها أو أن يفكر إليها نظرا للاختلاف بين أزمة المياه ومايستتبعها من أزمة في الغذاء كما أن دائرة العطش سوف تتسع بحلول عام ٢٠٢٥. ولقد أقرت تقارير الأمم المتحدة الصادر في مارس سنة ١٩٩٩ - لتشمل مليار نسمة أي أن عدد العطشى يرتفع من ١,٤ مليار حاليا إلى ٢,٢ مليار نسمة.

ويعتبر أوجه الانتفاع بمياه الأنهار بما يتعدى نطاق الشرب والزراعة والصرف كترابيد القوى والطاقة وتكوين مختلف الصناعات مستنزجا أكثر تآكل المياه في الرفع الأول من القرن الحالي مع الانجراف السكاني وزياد الزيادة التي يوسع استخدامها وإعداد المياه الفنية التي تتسبب في المجاعات انحصاراً أن نصف سكان العالم لايتحصون بالمياه التي وأن ٢ ملايين شخص يموتون سنويا بسبب عدم حصولهم على مياه شرب نظيفة. وإلى العالم العربي على سبيل المثال نجد أن المياه غير موزعة بالتساوي حيث توجد مناطق صحراوية شاسعة وتظهر مناطق الاحتكاك في حوض نهر الأردن وحوض نهري دجلة والفرات وحوض نهر النيل.

والشكلا تزداد إلى الأعلان الجهود الدولية من أجل تنظيم دولي فعال لاستخدامات المياه حيث تولى الجمعية إلى رؤية عالمية مستقبلية للمياه في القرن الحادي عشرين مما للمجلس العالمي للمياه الذي تنسب في حرسها ١٩٩٦ ومشروع للمشاركة الدولية للمياه الذي تكون بعد ذلك بخدمة شعوب والمجتمعات ثقافيا على وضع المشكلة في لجنة عمل في محاولة لاتفاق عالمي من حروب المياه من خلال برنامج عمل طويل يهدف إلى إعادة توزيعها في أوضاع الموارد المائية بوضع قواعد مثالية لاستغلالها على أكمل وجه من خلال جهود دولية ومشروعات إنشائية تتكلف ١٠ مليارات دولار على الأقل لتوفير المياه والغذاء للشعوب العالم بصفة عامة والفقراء جيلنا بصفة خاصة فقد من دعائي شعوب المياه للجميع بالخطر إليها على

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	العالم	رقم العدد :	٣٤٨٢
المصدر :	الأهرام لمساتي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٨

بالانتفاع للعقول والنفس لذكر تلك المسابقة
 عناصر أخرى تساعد على التعريف بخصائص عبارة
 (بطريقة معنوية ومنصفة) و (الانتفاع الأمثل)
 وحتى لو عدا إلى قواعد ماستكي ١٩٦٦ نستشف
 عوامل أخرى تساعد على تحديد المصدر. باستخدام
 العادل المعقول فإن تجد جديداً فقد أوضحت اللادة
 الخامسة بلن ذلك يتحدد في كل حالة خاصة في ضوء
 كل العوامل الخمسة والتي أوردت أسئلة لها كماله كفض
 ومعيروية الجوض بل نصت للادة القائمة على أن
 أحد الاستخدام للعقول يمكن أن يستمر مالم نصبح
 العوامل المبررة بل وأن نضيف لعوامل أخرى توجب
 تمديده أو إنهاء لصالح استخدام مخلص لا يمكن
 التضييق به.

وذلك أن هذه النصوص تزيد التعريف خصوصاً حين
 ثم لم تحسم القواعد الدوائية لانتفاع الاستخدام للعقول
 وبغضات لظول الآن صراحة مما يراه الأبرار مطرحة
 النزاعات والمصالحات من أجل الحصول على المياه
 القليلة لتتحقق كل دولة مصالحها غير عابئة بآثارها
 بالتأمين الذي يحمته القوانين الاقتصادية والبيئية والتي
 فيما بين دول المجرى.

وعلى الرغم من نص للادة (أ) من الاتفاقية بالتعاون
 على أساس المساواة في السيادة والسلامة الانتفاع
 والقدرة للتلبية من أجل الحصول على أمال الانتفاع
 بالمجرى للتي الدوائية وتاريخ حملة كافي له. يوجد فيه
 لإسماح على وجود مبالغى أساسية تنظم الحقوق
 والمواجبات التي يجب أن تراعيها الدول الواقعة على مجرى
 مشترك من المياه:

١. العدالة في توزيع المياه والانتفاع لشعوبها
 الذين
 أعظم أجزاء في تحويل في مجرى لنهر أو إقامة
 سدود تقسم من كمية المياه التي تصل لدول النهرية
 الأدنى دون اتفاق سابق.
 ٢. التعاون في تنمية موارد النهر والانتفاع من النهر
 كجسد.

٣. احترام الحقوق للتكسية التي تقوم على أساس
 مراعاة حماية الدول للنهر ومنى اعتمادها عليه.
 إلا أن الأمر يحتاج إلى تحديد واضح لهذه المياه في
 شكل تنظيم قانوني لإستغلال الأنهار الدوائية في ظل
 العلى للتتالي على المياه والاستغلال للنهر لها بنية
 تحقيق التوازن المطلوب بين المصالح بما يبرز الأمن
 الدولي وما يسمح بتطبيق قاعدة المسؤولية الدوائية. وإذا
 كانت المياه تثير النزاعات بين الدول الواقعة على الأنهار
 فإن الشككة تدعو أكثر صراحة وتعديداً بالنسبة للحصول
 على المياه الميوسمة على مياه القرب والتي وبغيرها من
 الاستغنائات المطروحة.

أما القواعد التي يتبناها البنك الدولي للإنشاء
 والتعمير إلى تصحيح المياه وتحويلها إلى ساحة
 اقتصادية قليلة للتداول محلياً وبديلاً فمعتبر الخلفات
 بين الدول التي تقع عند مصب النهر وذلك التي عند
 منتهى.. الأمر في الحقيقة يحتاج إلى إبرام معاهدة
 دوائية متحمدة الأطراف وشاملة لوضع المياه في
 قواعد دوائية واضحة وملزمة بقرش تعزيز الأمن الدولي
 وتحقيق التنمية الشاملة والسلام الاجتماعي.

شبكة المجارى المائية الدوائية عام ١٩٦٧ التي اقترت مودا
 مشاركة دول المجرى للتي في استخدامه وتنشيطه
 وحمايته وأوجب التعاون على أساس المساواة في
 السيادة والسلامة الإقليمية والقدرة التلبية من أجل
 الحصول على أسل لتتخام بالمجرى للتي الدوائية
 وتوليد حماية كافية له. كما أكدت الاتفاقية معاملة
 جوض لنهر كجسد واحدة وأن يكون استخدام مجراه
 بطريقه مقبولة وعلى قدم المساواة بمرعاة الحقوق
 للتكسية للنهر والالتزام بهدم الإضرار ببعضها وفي
 نفس المايوس. التي كانت قد تبنيتها عام ١٩٦٦ لجنة
 القانون الدولي الثانية للأمم المتحدة فيما يسمى بقواعد
 ماستكي لاستخدامات مياه الأنهار.

وتبرز أهمية الاتفاقية في تكديدها اعتبار أن المجارى
 المائية الدوائية مورد طبيعي مشترك وإن كانت عبرت من
 ذلك مبدأ الانتفاع والمشاركة للمعاليق والنصفين على
 النحو الذي أوضحتها للمادتان ٦، ٥ من الاتفاقية. كما
 لتفردت بتعريف حاسب أبداً ومنعة شبكة المياه
 الطبيعية والمياه الميوسمة التي تشكل بمجرى علاقته
 الطبيعية ببعضها ببعض كلاً واحداً وتلتقي عامة
 صوب نقطة وصول مشتركة واقررت الاتفاقية مبدأ
 التضامن حول اتفاقية المجرى للتي والمضائق
 والقنوات المائية لولة.

وبمع ذلك لم تكن هذه الاتفاقية حاسمة في وضع
 قواعد دوائية لتلجئة ملزمة ذلك أنه بمرأمة نص للادة
 (٣) أجد أنها تترك على النزاعات القائمة ومع أنه
 يجب أن يكون للتفاوض مع الاتفاقية ملزماً أكدت
 بالمعنى إلى تشجيع الدول الأطراف بأن تضع في
 اعتبارها تلتاسل الاتفاقيات القائمة مع للمياه
 المسبقة للاتفاقية. وحتى هذه الدوائية لا تلتق الآل
 المتحد في إيجاد تنظيم قانوني فعال لمشكلة المياه
 وتزعم الصعوبة في ذلك إلى تحديد الحقوق للتكسية
 للنهر والالتزامات للتلبية فيما بين دول جوض المجرى
 التي الدوائية إلى بلانح أن النزاعات العديدة التي ثارت
 في هذا الشأن كانت تنهت عندما يتم احترام هذه
 الحقوق التي تكدها أيضاً آراء القلاء وأحكام الماتكم
 الدوائية والامانة وأساسها علاقات حسن الجوار
 ومبدأ عدم التصف في استعمال الحق ذلك المبدأ
 الراسخ في الممارسة الدوائية في الوقت الحاضر.

وتجربة لإعمال هذا المبدأ تكن الدول المعنية بمسد
 لتعاون متوطين معاً استخدام المجرى للتي ومياهه
 الاستخدام للتصف والمقول وعدم التصف في إضرار
 الدول الأخرى للشركة في المجرى بأي ضرر جسيم. إلا
 أن ذلك يصعب بمصعوبة تحديد معنى الاستخدام للعقول
 النصف وبطريقة انتفاع الدولة بالمياه اللازمة للانتفاع
 بالمجرى حسب نص للادة (٣) من الاتفاقية لأن هذا
 الالتزام بمثابة وليس بنتيجة فمصمة هذه الادة ليست
 حاسمة في تقرير مسؤولي الدول عن دفع الأضرار
 للبيادة لأنها تقضى بأن على دولة قتي بسبب
 استخداماتها الضرر في حالة عدم وجود اتفاق على هذا
 الاستخدام أن تتفاوض مع الدولة المصابة بالضرر بشأن
 الحدود التي يعتبر فيها الاستخدام متصفاً ومقبولاً
 وإجراء ما يلزم لإزالة أو تخفيف الضرر أو التعويض
 عنه. إلا أن اتفاقية ١٩٦٧ لم تحسم للمسألة إذ نصت
 للادة الخامسة على أنه عند تحديد ما إذا كان
 الاستخدام معقولاً ومنصفاً تقوم دول القنية المعنية
 باتفاقيات بمسئولية ويوزع من علاقات حسن الجوار
 لحل المشاكل المطلة. وتحت عنوان (عوامل ذات صلة

Biblioteca Alexandrina



0286505